

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٠٩٢**

الاثنين، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة أولبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد جوسلان
	كندا	السيد اكسوورثي
	مالي	السيد سوكونا
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير هين
	ناميبيا	السيد غوريراب
	هولندا	السيد هامر

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إريتريا، إسرائيل، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوروندي، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، كولومبيا، ليسوتو، مصر، النرويج، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد منكرويوس (إريتريا)، السيد لانكري (إسرائيل)، السيد فونسيكا (البرازيل)، السيد مونتيرو (البرتغال)، السيد ووترز (بلجيكا)، السيد نيتوروي (بوروندي)، السيد رحال (الجزائر)، السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية)، السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، السيد كومالو (جنوب أفريقيا)، السيد فالديفييسو (كولومبيا)، السيد مانغويلا (ليسوتو)، السيد درويش (مصر)، السيد براتاكار (النرويج)، السيد شارما (الهند)، السيد تاساكو (اليابان)، مقاعد إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، وإلى مُسهِّل الحوار الكونغولي الداخلي، السير كيتوميلي ماسيري.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب السير كيتومايل ماسيري، مُيسِّر عملية الحوار الداخلي الكونغولي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

وإنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي الآن أن أدعو الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب السيد سليم أحمد سليم إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد باستور بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد باستور بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد باستور بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد فريدريك ج. ت. شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد يواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد يواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد يواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

توجيه الدعوة إلى فخامة السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وامتياز كبير لي أن أدعو الآن الأمين العام ورئيس المراسم إلى اصطحاب فخامة السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الترحيب بوزراء الخارجية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أنوه في جلسة مجلس الأمن هذه بأن كندا وناميبيا تمثلان بوزيري خارجيتهما، وبأنه يمثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث، ويمثل فرنسا الوزير الموفد للتعاون والفرنكوفونية، ويمثل مالي وزير القوات المسلحة.

وأود أن أنوه وأرحب بوجود وزراء الخارجية الآخرين في قاعة المجلس اليوم. فوجودهم لتأكيد على أهمية الموضوع الذي نتناوله. وروح التعاون التي دلل عليها جميع الحاضرين هنا، والتي أتاحت عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية، تلقى منا عظيم التقدير.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي واقع الأمر، إنني أشعر في مجلس الأمن وكأنني في بيتي. ولقد كان لي شرف ترؤس المجلس مرات عديدة بصفتي ممثلة دائمة للولايات المتحدة الأمريكية، وإنني لفخورة أنني ترأست المجلس، بصفتي وزيرة للخارجية، أثناء الاجتماعات الوزارية التي عقدت بشأن أفريقيا في عام ١٩٩٧، وشاركت في دورة المتابعة في عام ١٩٩٨. ولقد صرفت هنا ساعات طويلة أناقش مسائل الحرب والسلام الهامة، ولذا لا أتذكر أنني شعرت بالملل ولو للحظة واحدة؛ ولكن من الإنصاف القول إن المداولات التي تجري هذا الشهر بشأن أفريقيا تمثل على وجه الخصوص استخداما مبتكرا لقاعة المجلس. وإنه ليسرني خاصة أن أترأس جلسة اليوم.

والجدير بالملاحظة أيضا الحضور الخاص يوم الخميس الماضي لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وحضور كامل أعضاء اللجنة يوم الجمعة من أجل جلسة استماع. واعتقد أنه كان من المفيد جدا للمجلس أن يستمع مباشرة إلى وجهات نظرهم وأن يستمعوا هم إلى وجهات نظر أعضاء المجلس.

والرئيس هيلمز رجل له اقتناعه وهو يناصر بقوة وجهة نظر محددة بشأن الأمم المتحدة وعلاقة أمريكا بها. وقد توصلنا، هو وأنا، إلى العمل المشترك معا حيثما أمكننا وكنا متأكدين أننا عندما نختلف فإننا سنفعل ذلك على نحو مقبول. واسمحوا لي إذا أن أتكلم بوضوح: وحده الرئيس والسلطة التنفيذية هما اللذان يمكنهما التكلم باسم الولايات المتحدة.

واسمحوا لي أن أقول اليوم، باسم الرئيس، إن حكومة كلينتون وأنا نعتقد أن معظم الأمريكيين يرون

دورنا في العالم وعلاقتنا بهذه المنظمة على نحو مختلف تماما عما يراه السناتور هيلمز. ونحن نؤمن بالقيادة إلى جانب الدول الأخرى عندما يكون ذلك ممكنا. ونؤيد بقوة ميثاق الأمم المتحدة وأهداف المنظمة. ونحترم قواعدها، التي ساعدنا في كتابتها. ونحن نريد تقويتها عن طريق الإصلاح المستمر ونعترف بمساهماتها الكثيرة في تحقيق مصالحنا المتمثلة في إيجاد عالم أكثر أمنا وإنسانية.

والأمم المتحدة توفر أيضا محفلا حيويا للنظر في المسائل التي تؤثر على السلم والأمن وهو ما جاء بنا اليوم إلى هذه الجلسة غير العادية. ويعبر وجود كثير من القادة الوطنيين عن خطورة الاضطراب الذي لم يحسم في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما يبين التزامهم بالسلم. ونظرا لموقع تلك الدولة وحجمها، وبسبب عدد البلدان المعنية، فإن الصراع هناك يمكن أن يوصف بأنه أول حرب عالمية أفريقية. وليس بوسع القارة أن تأمل في الوفاء بتطلعات شعوبها ما لم تدخل هذه الحرب في غياهب التاريخ.

وآمل أن نحرز تقدما حاسما في جلسة اليوم، وفي الأيام التالية. ولكن إذا كان ذلك سيتحقق، فإنه يستلزم اتخاذ إجراءات متبادلة.

ولا بـــد للأطـــراف أن توضح بالتفصيل خططها المتعلقة بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بأسلوب يبعث على الثقة. ولا بد للمجلس والمجتمع الدولي أن يستجيبا لتلك الخطط بغية دعم الانتقال من الصراع إلى التعاون.

ونحن نبدأ انطلاقا من أساس صلب لتحقيق التقدم ألا وهو اتفاق لوساكا. ويستحق الزعماء هنا اليوم التقدير العظيم على التفـــاوض والتوقيـــع على ذلك الاتفاق. ويستحق الرئيس شيلوبا ثناء عظيمـــا لمهارتـــه الدبلوماسية في تيسير ذلك العمل. وتؤيد الولايات المتحدة الاتفاق بقوة وتحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها.

وبموجب مبادئ لوساكا، سوف تستعاد سيـــادة الكونغو وسلامتها الإقليمية، ومن ثم تحترم. وستمضي عملية الحوار الشاملة الهامة داخل جمهورية الكونغو إلى الأمام.

وسيطلب إلى القوات الأجنبية أن تنسحب بطريقة قانونية منظمة. وستُنشأ آليات محددة حتى يُضمن أن الكونغو لن تستخدم كملاذ آمن للجماعات المسلحة غير المشروعة من أي بلد.

هذه هي الخطوات التي يمكن أن توجه مسار أفريقيا الوسطى نحو تحقيق الأمن للجميع. وهذا هو السبيل لتحقيق الإمكانات الاقتصادية الهائلة للمنطقة: وهذا هو الخيار الذي ترغب فيه بإلحاح الغالبية الساحقة من الشعب. وما من أحد سيكسب من استمرار الصراع. وما من أحد سيخسر حقه المشروع من جراء إحلال السلام.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تطبيق هذه الخطوات على عاتق الأطراف، بما في ذلك جماعات المتمردين. وبمقدور المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، إدانة انتهاك القوات الأجنبية للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهو يفعل ذلك، ولكننـــا لا نستطيع إرغام تلك القوات على الانسحاب. كما ليس باستطاعتنا إجراء حوار داخلي. ولكن باستطاعتنا المساعدة على الوفاء بالمسؤوليات على نحو أيسر، والولايات المتحدة تضطلع بدورها في هذا الصدد.

أولا، قدمنا دعما دبلوماسيا مطردا وقويا لعملية لوساكا.

وثانيا، إننا نوفر مبلغ مليون دولار لمساعدة اللجنة العسكرية المشتركة على القيام بعملها. ونحن نحث جميع الأطراف على التعاون في العمل مع اللجنة العسكرية المشتركة من أجل تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لاتفاق لوساكا.

وثالثا، سوف نعمل بالاشتراك مع الكونغرس من أجل توفير مليون دولار في هذا العام لدعم جهود الرئيس ماسيري الرامية إلى تيسير الحوار الوطني الكونغولي. وهذا أمر حيوي، لأن هذا الحوار يمكن أن يكون خطوة حاسمة لا في اتجاه إنهاء الصراع الحالي فحسب، وإنما في اتجاه اتقاء حدوث صراعات مقبلة. وباستطاعة هذا الحوار أن يرسي الأساس لعمليات سياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحظى بدعم عام واسع النطاق، ولمؤسسات الحكم التي يمكنها أن تجعل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ديمقراطية من حيث الممارسة كما هي ديمقراطية في اسمها.

ورابعا، تؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود التي يبذلها الممثل الخاص مورجان لكبح الإساءات الموجهة لحقوق الإنسان، ومنع ارتكاب الفظائع وتوسيع نطاق الإغاثة الإنسانية. والإساءة المروعة لحقوق الإنسان الأساسية على يد جميع الأطراف هي من أكثر الجوانب المثيرة للقلق للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل إننا استمعنا إلى تقارير موثوق بها مؤخرا عن دفن النساء أحياء في الجزء الشرقي من البلاد.

وليس هناك أساس منطقي لما كان يحدث في الماضي من مظالم وانحياز سياسي وتفرقة عرقية يسوغ القتل، والتعذيب وغير ذلك من ضروب الإساءة. وعلينا أن نقسم اليوم هنا، معا، على إيقاف ارتكاب تلك الجرائم وعلى تقديم من يرتكبها إلى العدالة وفقا لعملية قانونية.

وأخيرا، سوف نتشاور مع الكونغرس ونعمل على تحقيق توافق سريع في الآراء داخل المجلس بشأن التصريح بنشر مرحلة ثانية من بعثة الأمم المتحدة للسلم، شريطة أن تتمخض جهودنا هذا الأسبوع عن قوة دفع مجددة من أجل تحقيق اتفاق السلام.

وأي بعثة من هذا القبيل عليها، لكي تحقق النجاح، أن تقوم على أساس التزامات من موقعي لوساكا بشأن مسائل أساسية تتعلق بإمكانية الوصول، والأمن، والتعاون. وكما يشهد الأمين العام، فقد تعلمنا الكثير على مدى العقد الماضي عما يمكن لبعثات الأمم المتحدة أن تعمله وعما لا يمكنها أن تعمله. وعلينا أن نطبق هذه الدروس بصرامة وواقعية في هذه الحالة. ولكننا ينبغي أيضا أن نكون مصممين في عزمنا على مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الانتقال من الحرب إلى السلم.

ومرة أخرى، أهنئ الأمين العام والسفير هولبروك على عقد هذه الجلسة، ويسعدني وجود عدد كبير من الزعماء هنا. وإنني أتطلع إلى مناقشة مثمرة للغاية وإلى حوار يساعدنا جميعا على أن نمضي قدما على طريق الاستقرار والرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كل أفريقيا.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإشادة بوزيرة الخارجية السيدة أولبرايت وبالسفير هولبروك على جهودهما غير العادية لعقد جلسة أخرى ضمن سلسلة من الجلسات الهامة أثناء رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن. فهما يجعلان العالم في حالة استنفار ويولي انتباها أكبر لأفريقيا. وهو إنجاز لا بد أن نحييه ولهما أن يفخرا به.

ومن اللافت للنظر، أن نرى تجمع عدد كبير من القادة الأفارقة في هذه القاعة. لقد قطعتم مسافات طويلة في السفر لمحاولة إيجاد حل لصراع ألحق كثيرا من المعاناة بشعوب كثيرة ولفترة طويلة. ولكن المسافة السياسية التي يتعين عليكم أن تقطعوها ما زالت أطول. بيد أن هذه هي مسؤوليتكم كقادة، وهذه فرصتكم لخدمة الشعوب الأفريقية وحشد الدعم الدولي من أجل السلم والاستقرار في القارة.

وعندما اندلعت الحرب مرة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨، كان انقضى عام بالكاد على انتهاء الصراع السابق في البلاد، الذي أعقب بدوره عقودا من الدكتاتورية والحكم الفاسد.

وفي الأشهر التي تلت، اشتد العنف. وتضاعفت انتهاكات حقوق الإنسان. واليوم، يحاول ملايين من الناس أن يكسبوا رزقهم بمشقة بالغة وسط انعدام أمن مستحكم، ويأس اقتصادي وازدراء واسع النطاق للقانون الإنساني الدولي.

والأعداد الفقيرة من اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من الرجال والنساء المستضعفين لا يضمنون المأوى أو وجبتهم المقبلة. وتجنيد الجنود الأطفال مستمر ويعمل آلاف منهم كمقاتلين. وسُجلت أعداد غفيرة من القصر غير المصحوبين. والمنطقة دون الإقليمية برمتها تلفها أزمة بلغ من تعقيدها أنها ما برحت تتحدى أفضل جهودنا الساعية إلى تسويتها.

وتعد الحكمة والحنكة السياسية، فضلا عن التفهم لحدود استعمال القوة على رأس قائمة طويلة من الاحتياجات.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي، بذلت جهود للوساطة تولاها الرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبدعم من منظمة الوحدة الأفريقية، أسفرت عن توقيع اتفاق لوساكا للسلام. إلا أنه منذ ذلك الحين، حدثت انتهاكات

كثيرة لوقف إطلاق النار تسببت في معاناة جديدة، وقد أعيق نشر ضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة، مما قوض الثقة بعملية التنفيذ. وعلى الأطراف المتناحرة أن تفعل ما هو أفضل.

واتفاق لوساكا يظل المخطط الأنجع لحل المظالم والتوصل إلى حل شامل عن طريق التفاوض. ولكن إذا أريد إرساء دعائم السلام، وإذا أريدت استدامة المشاركة الدولية، فسوف تواجه الأطراف المتحاربة تحديا هائلا يتمثل في: ضرورة إظهار الإرادة السياسية لتطبيق الاتفاق على النحو الأوفى، ودون مزيد من التأخير. وتعتمد كافة الجوانب الأخرى على ذلك المطلب الضروري.

في نهاية المطاف لن نتوصل إلى حل مستدام لهذه الأزمة إلا بالتصدي لأسبابها الجذرية. ولهذا السبب قرر واضعو اتفاق لوساكا أن تكون المفاوضات بين الكونغوليين جوهر هذه العملية. وذلك الحوار لا غنى عنه. لقد اتخذ الموقعون الكونغوليون على هذا الاتفاق، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية، خطوة أولى مشجعة بتعيينهم السير كتوميلي ماسير، رئيس بوتسوانا السابق، طرفا تيسيريا محايدا لتلك المفاوضات. ومن شأن هيبته وخبراته وسلطته الأدبية أن تساعد في إعادة تنشيط عملية لوساكا.

والأمم المتحدة، بدورها، دأبت على المشاركة بنشاط في البحث عن حل سلمي منذ بداية الصراع. ولقد أيدنا جهود الرئيس تشيلوبا ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقدمنا مساهمات كبيرة من خلال البعثات التي قام بها مصطفى نيازي مبعوثِي الخاص السابق. والآن، سوف يبذل كامل مرجان، مبعوثِي الخاص الجديد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، قصارى جهده لعملية السلام. وسوف يقوم برهان دنكا، ممثلِي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، الموجود أيضا في المنطقة، باستكشاف ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله للمساعدة في الكشف عن المشاكل الإقليمية التي أعاقت التقدم. وبمستطاع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا قُدم لها التعاون الضروري وإذا سُمح لها بالقيام بوظيفتها، أن تساعد في تعزيز الثقة فيما بين الأطراف وأن تبقي عملية السلام في مسارها.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تُحدث تغييرا نحو الأحسن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذا أريد لها أن تتجنب الاتجاهات الخاطئة التي أدت إلى نتائج مأساوية في أماكن أخرى، لا بد أن نكون على استعداد لا للعمل فحسب، بل أيضا للعمل بطريقة تتناسب مع خطورة الحالة. وسواء كان ذلك يعني المشاركة السياسية المكثفة، أو استدامة الالتزام بتقديم الموارد أو اتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهة ظروف طارئة، فلا بد من المشاركة.

وفي الوقت نفسه، لا بد من أن نتخذ الاحتياطات حتى لا نخلق توقعات متضخمة لما تستطيع الأمم المتحدة أن تقوم به بصورة واقعية. ويجب ألا ننسى إننا نعتمد بصورة رئيسية على امتثال أطراف الصراع. وسواء تحدثنا عن العملية السياسية، أو عمليات وزع القوات العسكرية، أو حماية موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال الشؤون الإنسانية أو غيرهم من الموظفين، فإن الأطراف ذاتها تتحمل المسؤولية الأساسية عن التقيد بالالتزامات وتهيئة الأوضاع الكفيلة بإحراز التقدم.

ويتسم الوقت بأهمية جوهرية. إن وجود القادة هنا في هذا الاجتماع اليوم وفي مؤتمر القمة المصغرة المقرر انعقاده في الغد، يهيئ للقادة الموجودين في هذه القاعة، فرصة لإعادة التأكيد على التزامهم باتفاق لوساكا. إن عملية السلام هشة؛ ويستطيع الزعماء أن يعززوها. ويعاني الملايين من المدنيين معاناة شديدة؛ ويستطيع القادة أن يمنحوهم الإلهام والأمل.

الأمم المتحدة موجودة لتقديم المساعدة. ولكنها عانت أيضا من تجارب مريرة حينما أسفرت المساعدة عن نتائج خاطئة. وهذا أدى إلى شعور الدول الأعضاء بعدم الارتياح إلى حد كبير، وإلى زيادة صعوبة الإقناع للدخول في مشاركة جديدة، حتى حينما تستأثر المعاناة بانتباهنا وحينما تفرض روح التضامن علينا أن نتخذ إجراءات. وإذا كان هذا مرضا أصاب نظامنا الدولي، فبوسع الروح القيادية أن تقدم ترياقا ضد ذلك المرض.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه القادة في التوصل فيما بينهم إلى توافق في الآراء، وفي ترجمة ذلك التوافق في الآراء إلى إجراءات. ومن شأن ذلك أن يرسي أسس التقدم الذي سوف يحرزونه. وعلى نفس القدر من الأهمية، إن هذا التوافق في الآراء يعد حجة مقنعة لصالح الدعم الدولي الذي تستحقه أفريقيا ومن شأن ذلك أن يساعد في إجراء تغيير حاسم نحو الأفضل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى رئاسة الولايات المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فردريك ج. ك. تشيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس تشيلوبا (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أعتذر لكِ وللسفير هولبروك عن عدم تمكـُني من الاجتماع بكما الليلة الماضية. وآمل ألا يكون ما حدث علامة على حرب غير معلنة بين بريطانيا وزامبيا، ذلك أني أصِبت بنزلة برد شديدة في انكلترا بعد وصولي إليها بساعتين فقط. واعتقدت بأن ذلك لم يكن انتقاما لوفاة الدكتور لفينغستون، الذي تـُوفي بسبب إصابته بالملاريا في بلدي.

أتقدم بتهنئتي المخلصة للسفير ريتشارد هولبروك ولحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتكريس رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن للقضايا الأفريقية. لقد أجرى المجلس مناقشات بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وبشأن اللاجئين والمشردين داخليا، وبشأن الحرب في أنغولا وبشأن النزاع في بوروندي، فضلا عن المناقشة الحالية بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذه القضايا نتائج مباشرة وفورية ووخيمة على بلدي.

ويسلم مجلس الأمن، بتكريسه شهرا للقضايا الأفريقية، بأن أفريقيا جزء هام من المجتمع الدولي وأن أي تهديدات للسلام والأمن في القارة تهدد حتما السلام والأمن الدوليين. وتمثل الأمم المتحدة اليوم صرحا لأكبر عمل بشري باهظ التكلفة وتجسيدا لحكمتنا الجماعية والتزامنا بالمحافظة الدائمة على السلام والأمن الدوليين، على حد سواء. ومن ثم فمن الإشادة المناسبة بذكرى بصيرة مؤسسي الأمم المتحدة أن يجري مجلس الأمن، وهو الهيئة التي خـُولت على وجه التحديد بالمسؤولية الأساسية عن صيانة السلام والأمن الدوليين، مناقشات بشأن قضايا أفريقية هامة تشكل تهديدا لذلك السلام.

وينصب تركيز مناقشتنا اليوم، وفي بقية هذا الأسبوع، على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بلد يشترك معه بلدي زامبيا بأطول حدود دولية وتربطه به روابط تاريخية وثقافية وثيقة.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أتيحت لي الفرصة للتكلم أمام مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء بشأن هذا الموضوع ذاته. وفي ذلك الوقت، كنا قد نجحنا على التو في استحصال التوقيعات المتبقية على اتفاق وقف إطلاق النار. وناشدتُ مجلس الأمن بصفة خاصة، والمجتمع الدولي بصورة عامة، عن طريق الجمعية العامة، أن يتخذ عددا من الخطوات لضمان تنفيذ الاتفاق تنفيذا سريعا وكاملا.

وطبقا للجدول الزمني لتنفيذ وقف إطلاق النار، الذي اتفقت الأطراف عليه، ينبغي أن يكون معظم الأنشطة قد اكتمل الآن، بما في ذلك الحوار الوطني فيما بين الأطراف الكونغولية، وإنشاء مؤسسات جديدة، وتبادل السجناء ونزع أسلحة المجموعات المسلحة. وينبغي أن يكون وزع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد بدأ منذ وقت طويل وينبغي أن يكون انسحاب القوات الأجنبية بصورة منتظمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد وصل مراحله النهائية.

ومن المعروف للجميع أن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار قد تأخر عن الجدول الزمني المحدد في جميع الجوانب تقريبا. والسؤال هو: ما السبب في ذلك؟

هل كان حماسنا وتفاؤلنا يستندان إلى توقعات غير واقعية؟ لا أعتقد ذلك. فالجدول الزمني كان من الممكن تنفيذه كما كان. هل يفتقر الأطراف إلى الإرادة السياسية لمتابعة ما الـــتزموا بـه في الاتفاق؟ لا أعتقد ذلك أيضا. لماذا إذن لم ينفذ الاتفاق وفقا للجدول الزمني المحدد؟

سأكون أول من يعترف بأننا واجهنا عددا من الصعوبات التي ساهمت في التأخير في تنفيذ الاتفاق. نعم، حدثت بعض الانتهاكات، وبالفعل، كانت هناك مشاكل فيما يتعلق بوصول بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحققين المحايدين من منظمة الوحدة الأفريقية لبعض أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مما جعل عمل هاتين الهيئتين الهامتين صعبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين بعثة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة العسكرية المشتركة قد استغرق بعض الوقت لتنظيمه.

ولكني لا أوافق على فكرة أن هذه المشاكل كانت مستعصية إلى الحد الذي أصبحت فيه مستحيلة الحل. إننا نعترف بالفضل للأطراف في أنها ما زالت بالرغم من

الصعوبات، ملتزمة باتفاق وقف اتفاق النار وأنها، دون استثناء، أكدت هذا الالتزام مرارا وتكرارا. ولهذه الغاية، بذل الأطراف كل جهد ممكن، لا سيما عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة، لمعالجة هذه المشاكل.

وعندما تكرر ورود الأنباء عن حالات انتهاك وقف إطلاق النار، أنشأت اللجنة العسكرية المشتركة أربع لجان عسكرية مشتركة إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشرت محققي منظمة الوحدة الأفريقية في ثلاث منها. وتجري الترتيبات لنشر محققين في اللجنة الرابعة في كابالو. وعندما حدثت مواجهة بين القوات المتحالفة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في إيكيلا، شكلت اللجنة العسكرية المشتركة لجنة محايدة برئاسة زامبيا وعضوية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حل سلمي.

وتمثل تطور إيجابي آخر في اعتراف الأطراف بضرورة تعديل الجدول الزمني بالنظر إلى حالات التأخير في عملية التنفيذ. وبعد ذلك توصلت اللجنة العسكرية المشتركة إلى جدول زمني جديد مقترح ووافقت عليه اللجنة السياسية من حيث المبدأ، حينما اجتمعت في هراري يومي ١٧ و ١٨ من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتعمل الأطراف لكفالة وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى تأكيد جميع الأطراف مجددا التزامها باتفاق وقف إطلاق النار أثناء اجتماع اللجنة السياسية، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اغتنمت الفرصة لإعلان استعدادها لتيسير وصول بعثة الأمم المتحدة ومحققي منظمة الوحدة الأفريقية إلى مختلف المناطق داخل البلد.

أخيرا، ولكن على الإطلاق ليس آخرا، في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وافقت الأطراف الكونغولية بالإجماع، بمساعدة أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، على اختيار السير كيتوميلي ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا، بوصفه المُيسِّر المحايد للمفاوضات بين الأطراف الكونغولية.

وأحد الأسباب الرئيسية في التأخير في تنفيذ وقف إطلاق النار تمثل في الافتقار إلى الأرصدة المالية للجنة العسكرية المشتركة. وبادئ ذي بدء، لم تكن الاسهامات التي تعهد بها المجتمع الدولي كافية للوفاء بجميع احتياجات اللجنة العسكرية المشتركة. والأسوأ من ذلك أن معظم المساهمات التي تم التعهد بها لم توفر بعد للجنة. ونتيجة لذلك، استغرق قيام اللجنة العسكرية المشتركة ونشر عناصرها بنجاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقتا طويلا. وبالتالي، ولفترة من الوقت، كان هناك فراغ في المناطق التي كان ينبغي أن تتواجد فيها اللجنة لضمان سير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وفقا للجدول الزمني المحدد.

لقد شعرت أنني مضطر لتسليط الضوء على بعض التطورات الإيجابية، وليس ذلك لأنكر وجود أية مشاكل، كما أنني لا أشير إلى أننا، نحن الأطراف، لا يمكننا أن نتحمل أية مسؤولية عن أي من المشاكل التي أثرت على تنفيذ الاتفاق. ليس الأمر كذلك إطلاقا. على العكس من ذلك، لقد أوضحت هذه النقطة لأبين أن الأطراف تلتزم التزاما لا رجعة فيه باتفاق وقف إطلاق النار، على نقيض الفكرة التي يبدو أنها قد وجدت قبولا بين بعض أعضاء المجتمع الدولي، والتي مفادها أن اتفاق لوساكا يكاد يكون قد مات. لكن ذلك غير صحيح.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية صراع حقيقي بالفعل، واتفاق وقف إطلاق النار جهد يرمي إلى مواجهة هذه الحالة الحقيقية. وفي عالم الواقع فإن الحالات التي تسود فيها ظروف مثالية قليلة إن لم تكن معدومة. ومن نافلة القول بالتالي إن الاتفاق الذي يسعى لحسم مشكلة حقيقية ومعقدة مثل المشكلة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن نتوقع له أن يكون مثاليا. والمشاكل التي نشأت أثناء عملية التنفيذ كان ينبغي توقعها وهي لا تؤثر على صلاحية الاتفاق البتة.

وبالتالي، نشعر بقلق بالغ حينما نسمع عما يبدو وكأنه فرض شروط مسبقة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن المجتمع الدولي متردد في إرسال حفظة سلم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لم يحقق اتفاق لوساكا نجاحا مثاليا في اختبار لقياس الأداء. وعلى حد علمي ليس هناك اتفاق آخر لوقف إطلاق النار في أي مكان من العالم تعرض لهذا النوع من الاختبار. وإذا حدث ذلك، فإنني على ثقة من أن أيا منها لن ينجح في الاختبار.

ليست هناك عملية حفظ سلام لا تنطوي على قدر من المخاطرة. نحن نشارك في حفظ السلم لأن السلم يمثل ضرورة لبقاء البشرية: وتلك ضرورة يجب أن نكون مستعدين لتقديم تضحية كبرى من أجلها.

نحن لا نشير هنا إلى أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يدخل في مغامرة طائشة باسم حفظ السلم. لا على

الإطلاق. فإن أي فقد للأرواح يعتبر مأساة. ولذلك، من مسؤوليتنا جميعا، وبصفة خاصة من مسؤولية الأطراف في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، توفير كل ما يلزم من دعم وحماية لحفظة السلم. ونحن الأطراف في الصراع وفي الاتفاق، طلبنا في المقام الأول حفظة السلم. وإننا نعتبر حفظة السلم حلفاء لنا لا خصوما.

الفرصة التي أتيحت لقادة المنطقة لمناقشة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة فريدة وهامة حقا. ونأمل ألا تعتبر المناقشة غاية في حد ذاتها، بدون أن تؤدي إلى نتائج ملموسة في نهايتها.

إن القادة الإقليميين، بمجيئهم إلى هنا، إنما حضروا لإظهار التزامهم باتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعزمهم على تنفيذه. ونحن نأمل أن تؤدي هذه المناقشة إلى توفير المزيد من الدعم للاتفاق من المجتمع الدولي. ونحن على نحو محدد، نسعى إلى الحصول من مجلس الأمن، ومن المجتمع الدولي عموما، على الدعم التالي.

أولا، نرغب في أن يتخذ إجراء سريع فيما يتعلق بنشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وحفظة السلم. وفي هذا الصدد، نتفق مع الوجهة العامة للترتيبات الواردة في تقرير الأمين العام، السيد كوفي عنان، S/2000/30 المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

ثانيا، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يوفر مزيدا من الموارد للجنة العسكرية المشتركة. ولهذه الغاية، أود أن أثني ثناء حارا على البلدان التي تقدمت بإسهامات أو أعلنت عن تعهدات للجنة العسكرية المشتركة. وللأسف، فإن معظم هذه التعهدات لم يتحقق، وأود اغتنام هذه الفرصة لأتوجه بمناشدة خاصة للبلدان المعنية بأن تُعجل بدفع ما تعهدت بتقديمه من مبالغ.

ثالثا، نود أن نتقدم بمناشدة من أجل تقديم الدعم لميسر الحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري - وقد سررنا لسماعك سيدتي الوزيرة، وأنت تتعهدين بذلك. إن الميسر يحتاج بصورة ماسة إلى الموارد - البشرية والمالية والمادية - ليتمكن من الاضطلاع بالعمل المبدئي الضروري وللاستمرار في وظائفه الهامة أثناء الحوار الوطني.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الموارد اللازمة والكافية لدعم الحوار الوطني.

وينبغي ألا يكون حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ إجراء "نحن ضدهم". فقد يكون أطراف الصراع وضحاياه المباشرون أفارقة، وقد يكون من وقع على اتفاق وقف إطلاق النار من الأفارقة. ولكنه ليس "صراعهم" أو "اتفاقهم". ومناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن اليوم، وهو الهيئة التي تتحمل مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، اعتراف بهذه الحقيقة، ويسرنا ذلك.

ونحن جميعا، الذين نحظى بشرف الخدمة في مجلس الأمن، نفعل ذلك في ثقة، وباسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا، فإن هذه الهيئة هي مجلس أمننا جميعا. وبالتالي، فالصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤوليتنا الجماعية. وإذا فشل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، فسيكون ذلك فشلنا، فشل كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على بيانه الهام جدا جدا، وبخاصة في ضوء تمثيله الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أثناء المفاوضات الصعبة. ويسرني تمام السرور أن الانفلونزا لم تصبه وها هو يتكلم هنا. وأود أيضا أن أشكره على الكلمات الرقيقة جدا التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق.

الرئيس شيسانو (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك سيدتي، على توليك رئاسة هذه الجلسة، وعلى الأسلوب البارع الذي تديرين به أعمال المجلس.

إن مبادرة رئاسة الولايات المتحدة بعقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية ليست جديرة بالثناء فحسب، بل إنها ذات أهمية فائقة أيضا لتحديد مسار مستنير للعمل لإنهاء الصراع الطويل في منطقة البحيرات الكبرى.

ونثني أيضا على حكومة الولايات المتحدة لاتخاذ هذه المبادرة الهامة بإعلان شهر كانون الثاني/يناير شهر أفريقيا في مجلس الأمن. ويراودنا وطيد الأمل في أن

تكلل مداولات مجلس الأمن بالنجاح، وأن تسفر عن نتائج ملموسة تخفف من معاناة الأفارقة.

إن الحضور الذي لم يسبق له مثيل لكثير من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مجلس الأمن يدلل على عزمنا على إيجاد حل سلمي فوري للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو دليل واضح أيضا على عزمنا على إنهاء الصراعات في أفريقيا وتركيز جهودنا على تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

وأود أيضا أن أشيد بصفة خاصة بسلفك، السير جيرمي غرينستوك، السفير والممثل الدائم للمملكة المتحدة، للأسلوب الجاد الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي، مهتما أيضا بأفريقيا.

وأود أن أعرب عن عميق تقديري للأمين العام، لتقريره الشامل عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجهوده الدؤوبة وتفانيه في سبيل قضية إرساء السلام، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل في العالم بأسره أيضا.

والحل الدائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب عملا متضافرا قويا من المنطقة دون الإقليمية، ومن القارة، ومن المجتمع الدولي بأسره. وعند ذلك فقط ستنتهي الخسارة الكبيرة في الأرواح، وسيستعاد السلم والاستقرار السياسي في هذا البلد الشقيق وفي المنطقة. وعند ذلك فقط ستكون لدينا جمهورية ديمقراطية متحدة للكونغو، لها تطلعات مشتركة تتشاطرها جميع القوى السياسية الشرعية في بيئة سلمية، دولة في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

ونحن، قادة المنطقة، وقادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نشعر بقلق عميق إزاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لوضعها الاستراتيجي بالنسبة لإرساء السلام، والأمن، والاستقرار في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بصفة خاصة، وفي أفريقيا بصفة عامة.

ويرجع ذلك لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن نجاح جميع السياسات الاقتصادية - الاجتماعية، بل ونجاح أية خطط للتنمية يعتمد على استئصال جميع بؤر الصراعات في منطقتنا، وتحقيق السلام والاستقرار وصونهما.

ومراعاة للأسباب التي سبق أن ذكرتها، اضطلعت المنطقة، بالرئاسة الحكيمة للرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، بعملية توجت بتوقيع جميع الأطراف المتقاتلة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ومرفقاته في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وباتخاذ القرار الجسور بالتوقيع على هذا الاتفاق، أبدى المتقاتلون التزامهم، وعزمهم، واستعدادهم لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبهذا التطور، كنا نرجو أن نشهد وقف الأعمال القتالية وإنهاء معاناة شعب الكونغو. ولكننا، بدلا من ذلك، اكتنفنا القلق في بعض الأحيان، وانعدام التقدم في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. إلا أنه مما يشجعنا الآن أنه عقد في الأسبوع الماضي اجتماع في لوساكا للجنة العسكرية المشتركة، واجتماع في هراري للجنة السياسية الوزارية، التي أنشأها اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، حيث أعادت الأطراف تأكيد عزمها الثابت على احترام جميع أحكام الاتفاق. وبعد أن لاحظت أن بعض هذه الأحكام نفذت بالفعل، التزمت رسميا مرة أخرى بتنفيذ الأحكام المتبقية على أساس الجدول الزمني المنقح، وطالبت جميع الأطراف بضمان إتاحة الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاق بنجاح.

وفي مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عقد في مابوتو في تاريخ مبكر من هذا الشهر، قيم رؤساء دول وحكومات المنطقة مدى تنفيذ اتفاق لوساكا واستعرضوا أعمال اللجنتين لاتخاذ التدابير الواجبة لسرعة تطبيع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعتقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن يظل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الصك الصالح الوحيد بغية إيجاد تسوية سلمية للصراع في ذلك البلد. ونعتقد كذلك أن أي حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب وجود شراكة قوية ومنظمة بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل كفالة التنفيذ العاجل لاتفاق لوساكا، الذي وقعت عليه جميع أطراف الصراع.

ويضطلع المجتمع الدولي بدور هام في البحث عن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما نعرب عن تقديرنا للإسهام المقدم حتى الآن، يجب أن نؤكد ضرورة بذل جهود أكثر فعالية وذات توقيت أفضل في هذه المرحلة الحاسمة في عملية السلام الكونغولية.

إن وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنه شأن أي وقف آخر لإطلاق النار، هش وحساس وتكتنفه صعوبات متأصلة في استمراره. ومع ذلك، يجب ألا تعوقنا هذه الصعوبات عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع عودة إطلاق النار. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي ألا ينتظر التوصل إلى وقف لإطلاق النار يتسم بالكمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يضطلع بدور هادف في عملية السلام في ذلك البلد، أو أن يقف مكتوف الأيدي ليشهد انهيار هذه العملية.

ويجب أن ينظر أيضا إلى أعمال الأمم المتحدة على أنها تؤيد بناء الثقة السريع اللازم للأطراف لكي يجري الفصل بينها، وتسريحها، ونزع سلاحها على نحو سلس، بل والأهم من ذلك، لإجراء حوار داخلي ناجح.

وتعيين الأطراف لميسر لهذا الحوار في شخص السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، بمثابة تقدم كبير جدا. ونحن نشكره على قبوله هذا التحدي. ولما كنا نعرف صفاته اللامعة كسياسي محنك يتمتع بخبرة عريقة، ومع حبه للسلام، فإننا على ثقة بأنه سينجح في مساعيه.

وفي عمليات مثل هذه العملية، ينبغي دائما استغلال أي زخم لتعزيز التقدم، وحماية الاتفاقات الإيجابية.

وفي الجهود الدولية الجارية لتحقيق السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اضطلع الأمين العام للأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية. ونحن نشيد بأعماله، وبصفة خاصة تعيين ممثله الخاص السفير كامل مرجاني، وإيفاد مبعوث خاص لحل المشاكل على الطبيعة، وتقاريره المختلفة إلى مجلس الأمن، ونشر ٧٩ من المراقبين العسكريين. ونحن نشجعه على مواصلة جهوده للتوصل إلى سلام دائم في ذلك البلد الشقيق. وكلنا ثقة بأن وجود الأمم المتحدة في الميدان سيردع عن انتهاكات وقف إطلاق النار، وسيعيد الأمل إلى نفوس الشعب الكونغولي المعذب.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي لا يجوز للمجلس أن يحيل هذه المسؤولية إلى الأطراف المتحاربة وحدها، أو إلى البلدان المجاورة، أو إلى المنطقة. فالأطراف المتحاربة بالفعل أوجدت أساسا كافيا لنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، لكي نتولى مسؤوليتنا. ونحن الذين سيقع علينا اللوم لو أننا، بترددنا، تركنا الحالة تتردى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقرار تكريس شهر كانون الثاني/يناير لمناقشة قضايا أفريقية مثل وباء الإيدز، والصراعات في بوروندي وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، يقدم لنا دليلا واضحا على الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على المشاكل الأفريقية.

وقد حانت الآن اللحظة التي يتعين فيها على الأمم المتحدة أن تتولى مسؤوليتها تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تدعو الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مجلس الأمن إلى اعتماد تدابير ملموسة لتنفيذ اتفاق لوساكا على وجه السرعة. فالوقت عنصر حاسم الأهمية لأن الفرصة الضائعة قد لا تعوض إطلاقا.

والأمين العام، في أحد تقاريره، يطلب إلى مجلس الأمن، أن يأذن بنشر ٥٠٠ من مراقبي الاتصال العسكريين، باعتبار ذلك المرحلة التالية لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن الأمين العام تقدم بهذا الاقتراح إدراكا منه للحالة الصعبة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه يقوم أيضا على أساس المهام التي أنجزت حتى الآن. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد اقتراح الأمين العام، وتحث مجلس الأمن على اتخاذ قرار يأذن بنشر مراقبي الاتصال العسكريين، باعتبار ذلك الخطوة التالية لوجود نشط لاحق للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يكون و اضحا أن هذه مجرد مرحلة متوسطة للنشر السريع لعملية كاملة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تعد تتحمل مزيدا من التأخير في إنشاء بعثة كاملة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم تتمتع بولاية ملائمة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وبأعداد كافية من القوات، مراعاة لكبر حجم البلد وجسامة الصراع وتعقده. وبعثة الأمم المتحدة هذه ينبغي أن تكون مزودة بوسائل الدعم السوقي اللازمة لنجاح عمليتها.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسبب في مأساة إنسانية لا تزال فصولها تتكشف في

ذلك البلد. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2000/30)، تواجه أعداد كبيرة من الناس حالة حرجة من انعدام الأمن الغذائي. وهناك أيضا أعداد كبيرة من المشردين داخليا واللاجئين. ويمكننا أن نضيف إلى هذه المشاكل ارتفاع معدل تفشي الأمراض. وهذه الحالة تتطلب إجراءات عاجلة. ونناشد المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها، فضلا عن الموارد اللازمة لعملية التعمير الوطني.

فأي مصداقية ستكون لمجلس الأمن لو تحول دوره إلى حفظ السلم فقط في البلدان التي يكون فيها الشعب قد قام فعلا بهذه المهمة خير قيام؟ ونذكّر هنا باللحظات الحزينة التي مرت بها موزامبيق في عام ١٩٩٢، حينما كان علينا أن ننتظر أكثر من ستة شهور بعد التوقيع على اتفاق السلام، وأن نقوم بحفظ السلم بأنفسنا بينما كان السلاح لا يزال في أيدي الطرفين المتحاربين، قبل وصول قوات حفظ السلم الدولية. نحن فقط أبناء موزامبيق، على الرغم من المديح الذي تلقيناه من المجتمع الدولي، نعرف الأضرار التي لحقت بالبلاد من جراء ذلك التأخير والتردد - نعم التردد، لا في إرسال القوات في الوقت المناسب فحسب، وإنما أيضا في تخصيص موارد كبيرة لعملية إعادة إدماج الأشخاص المسرحين، وإنشاء مؤسسات جديدة للمتابعة الفعالة بصون السلم والأمن لمواطنينا، بعد انسحاب الأمم المتحدة.

فلنعط الأمم المتحدة فرصة لتعزيز مصداقيتها أمام دولها الأعضاء وأمام الإنسانية. وهذه هي الفرصة؛ ولنبت في الأمر الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على بيانه الهام جدا. وأنوه بأن رئيس جمهورية موزامبيق هو الرئيس الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وأعتقد أن هذا يضيف وزنا إلى بعض النقاط التي أثارها. أود أيضا أن أشكره على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كابيلا (تكلم بالفرنسية): يسر جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يعقد مجلس الأمن هذه الجلسة الخاصة بشأن حرب العدوان التي فرضتها عليها رواندا وأوغندا وبوروندي منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. وكما يعرف مجلس الأمن تمام المعرفة، فإن الاحترام الصارم من جانب كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة للمبادئ المكرسة في الميثاق، هو وحده الذي يسمح بإرساء وصون السلم والأمن الدوليين، وهو الغرض الأعلى من إنشاء الأمم المتحدة كما تنص صراحة المادة الأولى من الميثاق.

وأرحب بحقيقة أن مجلس الأمن أدرك هذا الوضع بعد أكثر من ١٨ شهرا من الإخلال بالسلم والأمن، وانتهاك الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة على أيدي دول أعضاء أخرى.

وقبل أن أواصل كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، على إقدامها على هذه المبادرة الموفقة.

في عام ١٩٩٧، قام الشعب الكونغولي الباسل، تحت قيادتي وقيادة العديد غيري من أبناء بلدي الذين يشاركونني نفس المعتقدات، بوضع نهاية لأكثر الديكتاتوريات فسادا على القارة الأفريقية، وهي ديكتاتورية دامت ٣٢ عاما. ولكننا لم نقدم على عملية الخلاص هذه لكي نطيل أمد معاناة شعبنا؛ لقد قمنا بها حتى تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة مكانتها في أسرة الأمم، في فترة شهدت تغيرات إقليمية وعالمية غير مسبوقة.

ورغم العدوان على بلدي كان لدي من الشجاعة ما يكفي لأن أوقع اتفاق لوساكا لأنني رجل سلام ولأن الشعب الكونغولي يريد السلام. وأنا هنا اليوم في نيويورك، زائرا للمرة الأولى، لأن اتفاق لوساكا في مأزق. فالاتفاق لا يُنفذ ولم يتم إرواء ظمأ الشعب الكونغولي للسلام.

ولئن لم يكن التاريخ دائما رحيما ببلدي فإننا شعب يعرف كيف يعفو، وأنا هنا اليوم مرة أخرى لأمد يد المصالحة للذين قدموا إلينا الإساءة. ولكي تكون المصالحة فعلية يجب أن تكون متبادلة. وأود هنا أن أبين أن اتفاق لوساكا فشل في تحقيق أهدافه. فهذا الاتفاق الذي يستند إلى قرار مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩) لن يستطيع أن يعيد السلام إلى منطقتنا إلا إذا اقتضى أولا وقفا حقيقيا وفوريا لإطلاق النار؛ وثانيا، نشر قوات الأمم المتحدة التي تحل بصورة منتظمة محل قوات البلدان المعتدية؛ وثالثا، الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات

المعتدية بغير دعوة؛ وأخيرا وزع قوات الأمم المتحدة على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المعتدية.

ولذا يرجو الشعب الكونغولي وحكومته أن يتمكن المجلس خلال هذه الجلسة الخاصة من التوصل إلى اتفاق لإنهاء احتلال جزء من أراضينا الوطنية على أيدي جيوش الاحتلال من رواندا وأوغندا وبوروندي، وفقا لأحكام القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩) الذي ينص في الفقرة ٢ على ما يلي:

"يشجب استمرار القتال ووجود قوات دول أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة لا تتمشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويطالب تلك الدول بإنهاء وجود تلك القوات التي جاءت بغير دعوة، واتخاذ إجراءات فورية لتحقيق هذا الغرض".

ونحن نسعى حاليا، إلى جانب حلفائنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى كفالة احترام مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية لبلدنا. ونحن لا نفعل ذلك بروح من سوء النية تجاه جيراننا، حتى وإن كانوا يحتلون قسما كبيرا من أراضينا.

واسمحوا لي أن أذكر بأن الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تقضيان بأن يفض الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، كما تقضيان بأن يمتنع الأعضاء عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. تلك هي عبارات ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن بمجرد وصولنا إلى السلطة أعلنا برنامجا سياسيا لإضفاء الطابع الديمقراطي على بلدنا، مصمما بحيث يُفضي إلى تنظيم انتخابات حرة وشفافة في غضون عامين. ولم يمنعنا إلا الحرب من إكمال ذلك البرنامج الذي بدأنا بتطبيق أجزاء منه بالفعل، وخاصة إعداد مشروع دستور عُهد بصياغته إلى لجنة للإصلاح المؤسسي، وعقد جمعية تأسيسية.

أما ما يُقال عن مطاردتنا لجماعة انتراهاموي وغيرها من الجماعات المسلحة الموجودة على أراضينا فأقول هنا على الفور إن ذلك القول زائف كغيره مما قيل. وأقول ببساطة أمام هذا المجلس إن حكومتي لا يمكن أن تتحالف ولن تتحالف إطلاقا مع أناس يرتكبون أعمال الإبادة الجماعية. فنحن ندين الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤ بقدر ما ندين بشدة المذبحة التي تعرض لها مئات الألوف من النساء والأطفال والشيوخ خلال نضالنا ضد دكتاتورية موبوتو على أيدي حلفائنا السابقين، الذين يغزون بلدي اليوم. وهم لم يحاسبوا عليها أبدا.

ومن ناحية أخرى، فما شهد به أسرى الحرب والهاربون الروانديون، وتعززه تقارير بعض منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية يكشف عن تجنيد سلطات كيغالي القسري للسجناء والمراهقين الهوتو ليصبحوا وقودا للمدافع في حربها الضروس ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فهل من أحد لم يسمع بالمذابح في كاسكا وماكوبولا ونغويشي وبوريني وكاميتوغا وكسالا وبودي وموينغا؟ لقد شهدنا جميعا القتال في كيسانغني، على الأراضي الكونغولية، بين المعتدين الروانديين وشركائهم الأوغنديين - وهي المواجهات التي قام فيها المعتدون، بالإضافة إلى قتل ٢٠٠ كونغولي كانوا يفوقونهم عددا، بالتدمير المتعمد لأكثر من ٣٠٠ مليون جرعة من اللقاح المضاد لشلل الأطفال، وبذا عرضوا أكثر من ٦ ملايين طفل كونغولي في الأراضي المحتلة لخطر الإصابة بهذا المرض الذي يعيشون به مدى الحياة.

وهل من أحد هنا لا يعرف النهب المنظم للموارد الكونغولية على سطح الأرض وفي جوفها، بيد أن الروانديين والأوغنديين والبورونديين المحتلين؟ حتى أن غنائمهم - من أخشاب وماس وذهب وكوبلت وحمر وحشية - تباع كلها علنا في الأسواق بما في ذلك في بلدان ممثلة هنا اليوم.

ولست بحاجة إلى أن أعدد الأعمال الوحشية الفظيعة من كل نوع التي ارتكبت في الماضي ولا تزال ترتكب ضد بلدي بيد قوات العدوان التي يشجعها، للأسف، سكوت المجتمع الدولي عنها.

والمسألة الأساسية الآن هي كيف ننهي هذا الوضع فورا، فهو مهين لشعبنا إلى حد لا يطاق. وليدرك الجميع أن ثمة حاجة ماسة الآن لوقف الاحتلال غير الشرعي الذي هو انتهاك صارخ ومتواصل وجار باستمرار لميثاق الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، هل لمجلس الأمن

مبرر لأن يعتمد حصرا على اتفاق لوساكا في محاولته إعادة إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ ألا يحق لنا أن نسأل عما يحدث بالنسبة لآمالنا الكبيرة التي شعرنا بها بتوقيع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩؟

إننا فيما يخصنا وقّعنا على اتفاق لوساكا لإعادة السلام والاستقرار في بلدنا وفي منطقة البحيرات الكبرى. ونحن هنا اليوم لنتعرف على المدى الذي يمكن فيه زيادة فعالية هذا الاتفاق.

لقد اقترحنا حلا يهدف إلى معالجة أمننا وأمن جيراننا وتحقيق رغبة الشعب الكونغولي في أن يرى القوات غير المدعوة تغادر أراضينا كما نص الاتفاق على ذلك. ويتشوق الشعب الكونغولي إلى تنفيذ المبادرة التي قدمتُها قبل نحو سنة لإجراء حوار وطني. وهذه المبادرة مضمنة الآن في اتفاق لوساكا، وتسمى فيه بالحوار الوطني.

فما هي إمكانيات المستقبل لبلدنا ولمنطقة البحيرات الكبرى؟ إننا ما إن تولينا السلطة اضطلعنا بمبادرات مختلفة لتوطيد السلام والاستقرار في بلدنا وفي منطقتنا. فعلى الصعيد الداخلي أعلنا عن "ثورة" للعفو عن جميع الشخصيات الهامة في النظام القديم، التي دعوناها لمساعدتنا على إعادة بناء بلدنا. ولكي ننهي العداء العرقي في شرق بلدنا أنشأنا لجنة للسلام لتهيئ مناخا صالحا للتفاهم والحوار فيما بين الجماعات المتنافسة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩ عقدنا الحوار الوطني لتمكين الكونغوليين من التحاور فيما بينهم وليحددوا المبادئ التي سيقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي الجديد. وأصدرنا عفوا عاما لتمكين السياسيين في المنفى والمتمردين المزعومين من العودة إلى البلد ليبدأوا في إعادة بنائه معنا.

وعلى الصعيد الإقليمي، إذ نعي بالخطر الذي يشكّله وجود مجموعات مسلحة فالتة على السلام والأمن والتنمية في إقليمنا، نظمنا في أيار/مايو ١٩٩٨ بدعم من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمرا للأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ولكن من سوء الطالع أن المؤتمر لم يعقد بسبب مقاطعة أولئك الذين يعتدون علينا اليوم.

واعتبارا لمصلحة السلام واحتراما لالتزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان، بادرت بالدعوة إلى محفل أفريقي بشأن تسريح الأطفال المجندين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وقد انعقد في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وشارك فيه ٢٥ بلدا.

وتلك الرغبة في إحلال السلام، واحترام حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية في بلدنا أدت بنا، في سياق اتفاق لوساكا للسلام، إلى قبول عقد الحوار الوطني فيما بين الكونغوليين. وأهداف هذا الحوار هي نفس أهداف الحوار الذي عقدناه في نيسان/أبريل ١٩٩٩: ألا وهي جعل الشعب السلطة السيادية الأولى والمصدر الوحيد للشرعية؛ وإرساء القواعد التي يتعين تطبيقها في ممارسة السلطة؛ وتحديد إطار لعمل الأحزاب السياسية. المسألة، بإيجاز، هي مسألة إعداد الأسس اللازمة للنظام السياسي الديمقراطي الجديد الذين حرم منه شعبنا زمنا طويلا.

وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن الحوار فيما بين الكونغوليين، كما يفهمه شعبنا، هو بالتحديد على النحو الذي وصفته وحده. وتشجع الحكومة المبادرات التي تقوم بها الطوائف الدينية الكونغولية، التي اقترحت عقد مشاورات وطنية بشأن الحوار الوطني في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى دعمها في هذا الأمر.

ونحن عازمون على العمل مع أي فرد يشاطرنا قيمنا المتمثلة في الديمقراطية والتنمية لكي ننهض ببلدنا ومنطقة البحيرات الكبرى من وهدة الفقر، وعدم الأمن وعدم الاستقرار والحرب.

إننا ندعو هذه المؤسسة إلى أن تقنع المعتدين علينا بضرورة بذل جهود مماثلة لجهودنا لإحلال السلام في داخل بلداننا، كشرط أساسي لإحلال السلام في جميع أنحاء المنطقة. ولذا فإننا نرحب بكون إقتراحنا الرامي إلى عقد مؤتمر دولي مكرس لمنطقة البحيرات الكبرى قد أدرج في قرار مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩).

وفيما يتعلق بي شخصيا، فإنني مستعد للشروع في الحوار الوطني اليوم. والشعب الكونغولي وأنا شخصيا، ننتظر أن يصل قريبا إلى كينشاسا الميسِّر الجديد، رئيس ليسوتو السابق، السير كيتوميلي ماسيري. ونود أن نؤكد له على دعمنا وأن نشجعه على إجراء الاتصالات مع الجماعات الدينية ومع جميع من يسعون إلى

السلام حتى يتمكنوا معا من تمهيد الطريق لعقد الحوار الوطني.

ونحن قطعا نحتاج إلى الأمم المتحدة، على الرغم من أن لدينا تجربة سيئة مع المنظمة عند استقلالنا. ولكننا ندرك أن الأمم المتحدة، التي كلنا أعضاء فيها، قد جمعت في الفترة المنقضية منذ ذلك التاريخ ما يقارب من ٤٠ سنة من الخبرة في حفظ السلام.

وإنني شخصيا أود أن أعرب علانية عن دعمي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللممثل الخاص للأمين العام. وقد كانت لدينا مشاكل قليلة وبعض جوانب سوء التفاهم في مرحلة مبكرة من نشر البعثة وإيفاد الممثل الخاص. ولذلك فإني أود أن أطمئن مجلس الأمن والأمين العام على أن حكومتي ستبذل قصارى جهدها لكفالة أمنهم ولدعم أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة عندما تنشأ في كينشاسا. وأود أن أكرر التأكيد رسميا على أن أي كونغولي يرغب في المجيء إلى كينشاسا للمشاركة في الحوار الوطني سيستطيع أن يفعل ذلك في أمان تام.

إنني وحكومتي لا نسعى إلا إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولذا فإننا نسعى إلى إنشاء نظام يقوم على المبادئ الديمقراطية والازدهار القائم على الإدارة الاقتصادية الحكيمة وموارد بلدي الوافرة. وأود باسم حكومتي والشعب الكونغولي أن أشكر بكل إخلاص رئيس وأعضاء مجلس الأمن والأمين العام على إتاحتهم لنا هذه الفرصة لنجتمع من أجل استعادة السلام والعدالة إلى شعبي.

وأود مرة أخرى أن أكرر الإعراب لجميع أعضاء مجلس الأمن عن احترام بلدي الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي نتقيد به جميعا.

وأود أن أقول بكل إخلاص لأصدقائي رؤساء الدول الحاضرين هنا اليوم إنهم يمكنهم الاعتماد عليّ وعلى وفدي لأن نناقش بصورة صريحة وجادة الوسائل والسبل الكفيلة بإنهاء هذه الحرب المأساوية، حتى نتمكن معا من إعادة بناء منطقتنا لتتمكن شعوبنا من العيش فيها بسلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية الكونغو على مجيئه إلى الولايات المتحدة لحضور هذه المناقشة المتعلقة ببلده. وأشكره أيضا جزيل الشكر على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى الرئاسة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لصاحب الفخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا.

الرئيس دوس سانتوس (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أشكر المجلس على الدعوى التي وجّهها إليّ للاشتراك في جلسة مجلس الأمن هذه المكرسة لتحليل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي وقت ظننا فيه أن العالم سيبدأ مع انتهاء ما يسمى بالحرب الباردة حقبة جديدة من السلام والتعاون من أجل التنمية، بدأت الأحداث في أفريقيا تتكشف فصولا تحبط الكثير من آمالنا. فازدادت الصراعات المحلية وبدأت الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالتدهور في العديد من البلدان وشهدنا أيضا وقوع مصائب أخرى مثل الجريمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات وجميع ألوان التعصب، ولا سيما التعصب المستند إلى أسس عرقية ودينية.

وإننا نجتمع هنا اليوم لنناقش على وجه التحديد أحد هذه الصراعات، وهو الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتكثيف هذا الصراع وتفاقمه يهددان بتورط المزيد من البلدان المجاورة. وهذا البلد، وهو من أكبر البلدان في أفريقيا، غني جدا بموارده الطبيعية. ويبلغ تعداد سكانه أكثر من ٥٠ مليون نسمة وله حدود مشتركة مع تسعة بلدان أخرى. وظل لسنوات عديدة خاضعا لحكم نظام دكتاتوري حوّل البلاد إلى قاعدة دائمة للعدوان وزعزعة الاستقرار في جميع بلدان المنطقة، ولا سيما أنغولا.

فالحكم السقيم والظلم وفشل النظام الاقتصادي جميعها أدت إلى ضياع رصيد البلد على المستوى الدولي وأفرزت حالة من الفوضى المحلية أجبرت مئات الآلاف من مواطنيه على الهجرة إلى البلدان المجاورة، مما أجبر تلك البلدان على تشديد الرقابة على حدودها وحمايتها. وعندما قامت المعارضة السياسية الداخلية بتنظيم نفسها لمواجهة النظام، قرر بعض أعضائها الاضطلاع بكفاح مسلح للتحرر الوطني انطلاقا من المنطقة الشرقية. وأيّدت جميع البلدان المتضررة قوات التحرير والتغيير

من أجل إقامة الديمقراطية. وبطبيعة الحال، شاركت أنغولا في هذا المجهود الإقليمي، مع رواندا وأوغندا.

وفي هذا السياق، وبعد وقت قصير من ذلك انتهت أنغولا إلى الاضطلاع بدور الحليف الاستراتيجي في إدارة الحرب والعملية السياسية التي توجت بانتصار الشعب الكونغولي على الدكتاتورية. وعندما نُصبت الحكومة الجديدة وأصبحت زائير تسمى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن جميع آمال الشعب الكونغولي بُعثت من جديد. وأخذا في الاعتبار حالة الفوضى التي كانت قائمة والتركة الثقيلة التي ورثتها، فقد كان يفترض ضمنا أن تُمنح الحكومة فرصة سماح من جانب شعبها ومن جانب المجتمع الدولي لكي ترسي أسس السلام من جديد، وتعيد ترتيب الأنظمة السياسية والاقتصادية وتعبئ المجتمع من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وإعادة بناء البلاد.

إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث. وفي أقل من عام فوجئت أنغولا باندلاع حرب جديدة في البلاد وأجبرت مرة أخرى على التدخل للحيلولة دون إراقة الدماء واحتواء التهديد بتصاعد هذه الحرب الجديدة على حدودها. وعندما أزيل هذا التهديد لأمنها، وكذلك التهديد بتفكيك هذا البلد الشقيق، سعت أنغولا فورا إلى المشاركة في السعي من أجل إيجاد حل للصراع الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الحوار والمشاورات الإقليمية.

وعليه، وافقت الحكومة الأنغولية على النتائج التي أسفر عنها اجتماع بريتوريا، وعلى المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر قمة شلالات فيكتوريا المعقود في زمبابوي. ومن أسف أن هذه المبادئ لم تدمج دمجا كاملا في اتفاقات لوساكا التي أبرمت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩. وإن التخلي عن المبدأ الذي ينص على الاعتراف بشرعية وسلطة الحكومة الحالية ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية أدى إلى بعض الارتباك وانعدام اليقين. فالحكومة التي لم تنهزم عسكريا لا يمكن لها أن تقبل بالاستسلام على مائدة التفاوض.

وتنص هذه الاتفاقات على الاضطلاع بعملية عسكرية وسياسية للتوصل إلى حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن أوجه النقص الرئيسية فيها هي أنها تُحد بعض الشيء من سيادة السلطة التي تم تنصيبها وتضعها على قدم المساواة مع القوى التي تعارضها من خلال وسائل العنف والوسائل غير المشروعة. وفي الوقت نفسه، يتم التصدي للعدوان الخارجي بطريقة جد معتدلة.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف أيضا بحدوث تغيرات هامة في المنطقة منذ التوقيع على الاتفاقات. وهذه الحالة الجديدة تمكن من فهم أفضل لمختلف الصلات القائمة بين قوات المتمردين في المنطقة وتولّد، في الوقت نفسه، ظروفا أفضل للتوصل إلى حل سريع للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب فإن الأمم المتحدة، بالإضافة إلى كفالة التدابير المنصوص عليها في الاتفاقات - وبخاصة، نزع السلاح وتجريد قوات المتمردين من أسلحتهم - يتعيَّن عليها أيضا الاضطلاع بمسؤولية فورية وخاصة تتمثل في التمركز بين القوات المتحاربة والفصل بينها من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار وتجنب الانتهاكات الجديدة. وتحقيقا لهذا الغرض، فإننا نطلب إلى الأمم المتحدة أن تتصرف بسرعة من خلال إرسال قوات لحفظ السلام وزيادة الدعم السوقي والمالي.

وبغية السير باتفاقات لوساكا إلى طور التشغيل والإسراع في تنفيذها، اسمحوا لي أن أتقدم بالاقتراحات التالية.

ينبغي التسريع في نزع أسلحة قوات المتمردين، وتشكيل جيش وطني موحد. وينبغي الاعتراف بسلطة الحكومة الحالية على أنها سلطة حكومية انتقالية ينبغي أن تقود البلاد إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، تعقد بإشراف المجتمع الدولي. وينبغي تقديم ضمانات أمنية لوجود زعماء التمرد في عاصمة البلاد وإدماجهم في عملية الانتقال السياسي. وينبغي أن تركز المداولات الوطنية، أو الحوار الوطني، كما يطلق عليه هنا، على مناقشة وضع دستور مؤقت للجمهورية، وعلى قانون الانتخاب وآليات تسجيل الناخبين والقوانين المنظمة للأحزاب السياسية. وينبغي أن تبدأ المؤسسات الجديدة عملها فور إجراء الانتخابات. ويجب أن يضطلع البرلمان المنتخب بدور الجمعية التأسيسية ويعهد إليه بالموافقة على دستور نهائي للجمهورية.

وما برح الصراع في منطقة البحيرات الكبرى دائرا وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الجارية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يُنتهك وقف إطلاق النار باستمرار، وحيث لم تنزع أسلحة قوات التمرد حتى الآن، نظرا للافتقار إلى الثقة بين الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سبل ووسائل نزع سلاح قوات إنتراهاموي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات لوساكا، لم تحدد بعد. وهذه الاتفاقات لم تقدم أي ضمانات سياسية لتحقيق ذلك.

ويبدو لي أن هناك حاجة أيضا إلى إبرام اتفاق سياسي داخلي لرواندا، وأوغندا، وبوروندي. وبهذه الطريقة يمكن أن تحسم مشكلة البحيرات الكبرى. ولذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تلزم نفسها بالسعي لإيجاد حل سلمي وديمقراطي لهذه الأزمة. وينبغي أن تتناولها بنفس الجدية التي تعاملت بها مع الأزمات الأخرى التي وقعت في مناطق أخرى من العالم. فقبل ثلاثة أعوام، رحبنا باقتراحات الأمين العام بشأن أفريقيا. وقد تضمنت هذه الاقتراحات برنامجا من الإجراءات الملموسة التي تستهدف الوقاية من الصراعات الإقليمية وتسويتها والإسراع بالتنمية في البلدان الأفريقية في العقد التالي، والتأكيد على صحة وتعليم الأجيال الجديدة بوصفها مسائل ذات أولوية عليا، وذلك من بين تدابير أخرى بعيدة المدى تسعى إلى تحقيق الحكم الصالح وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإضفاء الاستقرار عليها.

ونحن واثقون أنه بنهاية هذه الجلسات، بفضل حكمة الأعضاء وحسهم السليم، ستتخذ إجراءات ملموسة لتأكيد وتوطيد السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعبر منطقة وسط أفريقيا بأسرها، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى.

وأتمنى لك يا سيدتي الرئيسة كل النجاح في رئاستك للمجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد الموقر رئيس جمهورية أنغولا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

السيد موغابي (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، يسعدنا أن نراك تترأسين هذه السلسلة الخاصة من جلسات مجلس الأمن بشأن أفريقيا والمكرسة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نذكر مع الارتياح الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن والتي تناولت أفريقيا أيضا في عام ١٩٩٧ في ظل رئاسة بلدك، والتي ترأستها أنت أيضا. ومن ثم فإننا نرحب بالاهتمام الذي ما برح بلدك يبديه فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه القارة الأفريقية.

ونود أيضا أن نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين أيدوا بحماس عقد هذه الجلسة الخاصة، المكرسة تماما للسعي من أجل تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويستحق الأمين العام، السيد كوفي عنان، منا الامتنان على التقارير والتوصيات المتعددة التي رفعها إلى مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى إرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا فإننا جميعا نعترف بأن اندفاع ونشاط السفير ريتشارد هولبروك هو الذي أدى بنا إلى هذه الجلسات الخاصة بأفريقيا. ونحن نشكركم، سيدي السفير، على كل الجهود التي بذلتموها لعقد هذه الجلسات.

سيدتي الرئيسة، كجزء من برنامج "شهر أفريقيا" الذي تبنيتموه، تداول مجلس الأمن بشأن آفة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا، الذي عرفتموه بحق على أنه يشكل تهديدا لأمن الدول الأفريقية. وقد ناقشتم أيضا المحنة المأساوية للاجئين والمشردين. وقد قيل لي إن مجلس الأمن يتفق مع وكالات دولية أخرى من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، على ضرورة وضع استراتيجية فعالة لمكافحة هذه الآفات التي تدمر القارة الأفريقية. ونحن ننضم إليكم، سيدتي الرئيسة، في هذه الحملة. ونناشدكم جميعا قبول هذا التحدي لصالح البشرية. وتقتضي مصالحنا المشتركة منا جميعا أن نسلم بالترابط الإنساني، وتحتم علينا الشروع في الاضطلاع بهذه المهمة بتعبئة الدعم الدولي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيف الظروف التي يعيش فيها اللاجئون الأفارقة، بما في ذلك الأشخاص المشردون داخليا.

وفضلا عن ذلك، فإننا نلاحظ أن المجلس قد تناول بالفعل مشكلتي أنغولا وبوروندي الملحتين. إلا أن المجلس يجتمع اليوم في جلسة خاصة مكرسة للحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المكرس في المادة الثانية من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن القادة الأفارقة من هذه المنطقة،

نحن الأطراف الرئيسية في الصراع الذي لم يؤثر على منطقة البحيرات فحسب، وإنما أثر أيضا على بلدان الجنوب الأفريقي - وهو صراع ناجم عن انتهاك المبادئ المقدسة لميثاق الأمم المتحدة وحمل الشقيق على معاداة شقيقه، مما أدى إلى وفاة مئات الآلاف من الأبرياء، فضلا عن المعاناة التي لا يحتملها أحد، ولا سيما الأطفال والنساء - قد أتينا إلى هنا اليوم لكي نبدي التزامنا بإيجاد حل سلمي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث مجلس الأمن على مساعدتنا على إحلال السلام في ذلك البلد.

السيد الرئيسية، اسمحي لي منذ البداية، أن أبين بوضوح قاطع أن القوات المتحالفة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ليست لها أي مطامح أو خطط إقليمية مبيتة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن موجودون في الكونغو بناء على دعوة حكومة ذلك البلد الذي يتمتع بالسيادة ووفقا لقرارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلقة بالأمن الجماعي. والواقع أن هدفنا الدفاعي، أي هدف الحلفاء، يطلق عليه هدف "السيادة الشرعية". ولذا فنحن موجودون هناك لكي ندافع عن أحد أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ألا وهو مبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد يتمتع بالسيادة.

ولا حاجة إلى تذكير المجلس بأنه ينشد نفس المبادئ الأساسية التي دخل المجتمع الدولي من أجلها الحرب في الخليج منذ سنوات قليلة مضت. ومن المعروف بصورة عامة أن بلدي هو الذي تولى رئاسة هذه الهيئة عندما اتخذ ذلك القرار البالغ الأهمية. ومن أجل تلك المبادئ الجوهرية ذاتها من الميثاق، سلّم المجلس، في قراره ١٢٣٤ (١٩٩٩) بتأييد وحماية جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن وا أسفاه، لم يُنجز إلا الشيء الضئيل منذ ذلك الحين لتنفيذها.

وكما قلنا في مناسبات كثيرة، تلتزم الدول الحليفة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة شبه الإقليمية بأسرها. والحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية مأساة مفزعة لنا جميعا في هذه المنطقة. وهي حرب ما كان ينبغي أن تنشب. ونحن نسلم بأنه كان بمستطاعنا أن نتجنب تلك الحرب لو أجريت مشاورات كافية في منطقتنا. ولقد اكتُسبت دروس من هذه المأساة. ومن أجل هذا السبب دعت الدول الحليفة في الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي إلى الحوار كوسيلة لحل النزاع. وبغية تعزيز هدف السلام، عُقدت عدة مؤتمرات قمة، بداية من مؤتمر القمة الذي عقد في شلالات فيكتوريا في يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، وأعقبه عدة مؤتمرات قمة أخرى عقدت على التوالي في بريتوريا في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، وفي ديربن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ومرة أخرى في شلالات فيكتوريا في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وتوجت بالاحتفال بالتوقيع في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٩ على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وحتى حينما دخلنا في حرب ضد بعضنا البعض في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم نعتقد أبدا بأن بالمستطاع تسوية النزاع بقوة الأسلحة فقط. لقد كان من الواضح لنا بصورة دائمة أن المفاوضات، في نهاية المطاف، هي الطريقة المنطقية والمعقولة لحل النزاع. واتفاق لوساكا للسلام برهان على الحكمة الجماعية للأطراف في النزاع الأمر الذي تمثل في اختيارهم الحوار وتفضيله على الأسلحة بوصفه أفضل طريقة لوضع نهاية للنزاع. لقد ارتكب بالفعل بعض الأعضاء في المنطقة أخطاء خطيرة وذلك ببدء النزاع في المقام الأول. ولكن يتحلى جميع الأعضاء اليوم بالشجاعة، والرؤية والحكمة في التفاوض من أجل وضع نهاية للنزاع. ولذلك، حضرنا هنا اليوم لنطلب إلى المجلس، بصفته القيّم على السلام والأمن في العالم، أن يؤدي دوره ويضطلع بمسؤوليته وذلك بالقيام على الفور بإرسال مراقبين وأفراد لحفظ السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان المجلس، حتى الآن، من دواعي خيبة أملنا، بطيئا ومترددا في الترحيب باتفاقنا الإقليمي للسلام وتعزيزه.

لقد كانت الأشهر التي انقضت منذ التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار محبطة للغاية، لأنها كشفت عن الأخطار المتأصلة في تأخر المجلس في اتخاذ إجراءات لتأييد عملية السلام في الكونغو. وفي وضع لا يتوفر فيه مراقبون ولا راصدون، منذ عدة أشهر، كان من المتوقع أن تعتمد القوات وقيادتها على أرض الواقع على حُسن نية معارضيهم السابقين، الذين توجسوا منهم خيفة لكونهم على دهاء ومكر، شأنهم شأن كل ممارسي فن الحرب ومدربين على القيام به. وفي حالة كهذه، من الحتمي أن يحاول القادة بصورة دائمة بذل قصارى جهدهم لضمان عدم تعريض رجالهم لهجوم مباغت يقوم به الطرف الآخر أو أن يحيط بهم ذلك الطرف بطريقة ما أن يتفوق عليهم ذلك الطرف في المناورات.

وكانت أي تحركات للقوات من جانب طرف تُشاهد وتُفسر بصفتها تهديدا للطرف الآخر وأدت، في عدة مناسبات، إلى انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار. ومع أن هذا الأمر يدعو إلى الأسف، مارسنا بصفتنا أطرافا في الاتفاق، أقصى قدر ممكن من ضبط النفس بالرغم من عدد الانتهاكات التي وقعت في سياق اتفاق وقف إطلاق النار دون إشراف أو رصد. وفي الواقع، لم تُستأنف حرب شاملة، واستمر الاتفاق إلى حد كبير ساريا، وذلك بالاستمرار في تنفيذ الأطراف لعناصر هامة من ذلك الاتفاق، بالرغم من مشكلة الموارد.

لقد دأبت اللجنة العسكرية المشتركة التي أنشئت على النحو المتوخى في الاتفاق على العمل بالرغم من قيود الموارد. وتوجد اللجنة في أربع مناطق، حسبما ذكر الرئيس تشيلوبا، ولها مقار في ثلاث منها هي: كابيندا، وبوند وليسالا. ووضعت برامج لمهام رئيسية من قبيل انسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح المجموعات المسلحة وفض اشتباك القوات وإطلاق سراح السجناء وتوفير ممرات لعبور المعونة الانسانية. ولقد أنشئت اللجنة السياسية للوزراء، وهي مؤسسة أخرى توخى اتفاق لوساكا إنشاءها، وتجتمع في أغلب الأحيان لتنفيذ مسؤولياتها الهامة لتوجيه عملية السلام.

واتخذت اللجنة، في اجتماعها الأخير، الذي عقدته في هراري في الأسبوع الماضي، في يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير، قرارات هامة للغاية تهدف إلى تعزيز عملية السلام. أولا، أكدت اللجنة من جديد، ضمن ما أكدته، على الطبيعة الأساسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بصفته أساسا لحل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثانيا، ألزمت جميع الأطراف من جديد رسميا باتفاق لوساكا وبمراعاة أحكام ذلك الاتفاق بإخلاص. وثالثا، حددت يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موعدا يعيد فيه الأطراف في الاتفاق تجديد التزامهم بالاتفاق. وأدى ذلك القرار إلى يوم التأكيد ليحل محل يوم الحسم في الترتيبات السابقة بالنسبة لجميع المهام المتبقية بموجب الاتفاق. واتسم ذلك القرار بالأهمية نظرا للصعوبات التي طرأت فيما يتصل بتحديد يوم الحسم في عملية لوساكا للسلام، لأن مختلف الأطراف وقعت على اتفاق وقف إطلاق النار في تواريخ مختلفة.

وإلى جانب هذه المؤسسات، قمنا مؤخرا بتعيين أخينا، فخامة السير كتوميلي ماسير، رئيس جمهورية بوتسوانا السابق، ميسِّرا لتعزيز الحوار الوطني الكونغولي، الذي يمثل جانبا هاما من اتفاق لوساكا للسلام. ولقد تحققت تلك العناصر الآن إضافة إلى عناصر رئيسية أخرى كثيرة. ولقد تم إنجاز الشيء الكثير وتم ذلك إلى حد كبير باستخدام موارد المحاربين والمانحين. ولقد تعهد بعض المانحين بدعم تلك الجهود، ونقول لهم "شكرا لكم". ونود الآن أن نحث أولئك الذين تعهدوا بالتبرع على أن ينفذوا تعهداتهم، ونحث الذين لم يتعهدوا بعد بالتبرع على أن ينظروا في القيام بذلك.

وبوصفنا شركاء منخرطين في عملية البحث عن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن، بلدان المنطقة، نشعر بخيبة الأمل وبالاحباط إزاء ما نتصور بأنه أسلوب ينم عن التواني والفتور التي استجاب بها مجلس الأمن لطلبنا من أجل المساعدة واتخاذ إجراء عاجل. وحتى اليوم، وبعد انقضاء أشهر من التسويف والتلكؤ، لا يبدو أننا قد اقتربنا من أي إجراء يتخذه المجلس بشأن وزع قوات لحفظ السلام تمس إليها الحاجة وطال انتظارها في الكونغو. وأقرب شيء لدينا لبرنامج العمل المرغوب فيه بشدة هو قرار مجلس الأمن الذي اتخذ مؤخرا والذي يأذن للأمين العام بأن يقوم "باتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لتجهيز عدد أقصاه ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، بغية تيسير ما يأذن به المجلس في المستقبل من انتشار لبعثات الأمم المتحدة". (القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)، الفقرة ٩ ونحن نقول "هناك نية حسنة، نعم ولكن ليس هناك عمل حسن يلي النية الحسنة". وإجراء استعراض لقرارت مجلس الأمن وأعماله حتى الآن سيعطي الانطباع المثير للاكتئاب بأنه قد صرف وقت أطول مما ينبغي في تشخيص الحالة في حين أن الوصفة التي ينبغي إعطاؤها معروفة بالفعل. وفي ظل هذه الظروف، بالنظر إلى الهمة التي تم بها تناول قضيتي كوسوفو والبوسنة، فإن أفريقيا تشعر بانه قد هُمشت، وتم تجاهلها، وأجرؤ على أن أقول، قد مورس ضدها تمييز.

يا سيدتي الرئيسة، حينما زار السفير هولبروك زمبابوي، أثرنا مسألة ما فهمناه بوصفه سياسة الكيل بمكيالين في تناول مجلس الأمن لمشاكل أفريقيا. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أشرنا إلى أنه بسبب حجم المأساة الإنسانية في ذلك البلد، ليس بوسع أي منا أن يظهر بقناع الالتزام وحده؛ فقد قلنا إن من الضروري تحقيق أداء يتسم بالمصداقية. وقد قلنا له إن بعض أعضاء مجلس الأمن بدوا وكأنهم منحازون ضد الاستقلال السيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية

وسلامتها الإقليمية، أو على الأقل كأنهم يشايعون من ينكرون ذلك. إلا أنه أكد لنا أن بلدك العظيم، الولايات المتحدة، لن يوافق مطلقا على أعمال تنتهك الاتفاقات الدولية. وقد قيل لنا إن مصدر انشغالكم كان أن الأمم المتحدة قد أخطأت مرتين في أفريقيا، وذلك تحديدا في الصومال ورواندا، وأن عليها، بالتالي أن تتوخى الحذر.

وقد لاحظنا هذه النقاط، ولكننا نقول إن الوقت حان الآن لاتخاذ إجراء سريع إذا كان مجلس الأمن يريد حقا أن يدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأي مزيد من التأخير لن يعمل إلا على إلحاق الضرر بتحقيق أهداف السلم في ذلك البلد. وفي حين أننا نعي تماما ضرورة استخلاص العبر من التاريخ، ينبغي ألا نسمح للتأخير بأن يشلنا. ولا تزال أمام مجلس الأمن فرصة فريدة ليثبت حُسن نيته ويعيد إلى الأمم المتحدة مصداقيتها وسط أبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص وفي أفريقيا عموما. ولنذكّر أنفسنا بخذلان الكونغو في الستينات، حينما لقي باتريس لومومبا، الزعيم الوطني الكونغولي، حتفه بطريقة مأساوية، وقضي على فرصة تحقيق السلم وبناء الدولة بسبب تقاعس مجلس الأمن في ذلك الحين، مثلما يفعل الآن، عن تحمل مسؤولياته.

وأناشد هذه الهيئة أن تصغي إلى نبضات قلوب شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلنساعد أفراد ذلك الشعب على الخروج من المعاناة الهائلة التي تحيق بهم. ووجودنا هنا بصفتنا قادة أفريقيين أذكى بالتأكيد جذوة آمالهم، وتحطيم تلك الآمال سيلحق بهم ضررا لا يمكن إصلاحه.

إن أبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية ينتظرون قرارنا الشجاع بتلهف حتى يتسنى لهم أن يطردوا من بينهم شبح تفكك وطنهم. وهم يتوقون إلى وحدة بلدهم حتى يتسنى لهم القضاء على الكراهية التي تتسبب في الحرب الأهلية. وهم يتطلعون قُدما إلى استخدام استقلالهم وحريتهم في السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية والمثل العليا للديمقراطية اللازمة لتنمية دولتهم.

إن ما يطلبه أبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية من هذه الجلسة لمجلس الأمن، وما نطلبه نحن أبناء المنطقة أيضا، ليس المزيد من الكلام عن إرسال مراقبين إلى بلدهم، وإنما الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق وإرسال حفظة السلم على عجل ليحفظوا السلم. وقد ظل هذا المجلس يرقب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بعيد لوقت طال أكثر مما ينبغي؛ وينبغي له الآن أن يدخل البلد ويحاول الحفاظ على السلم. والرسالة هي، حفظة السلم الآن.

ولنتفق على بعث رسالة الأمل هذه إلى الشعب الكونغولي. وأود أن أؤكد للمجلس التزام دولتي بالقيام بدورها في إتاحة الفرصة لأبناء ذلك الشعب في العمل من أجل مصيرهم وهم أحرار من العدوان والتدخل في شؤونهم الداخلية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على بيانه الهام والبنّاء للغاية وعلى كلامه الصريح بصورة متميزة الذي أقدره كثيرا. وأشكره أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية.

أعطي الكلمة للسيد يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا.

السيد موسيفيني (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، يا سيدتي الرئيسة، أن أكرر الآن الإعراب عن التهانئ التي أعلم أن وفدي قد أعرب لكم عنها، ولبلدكم، الولايات المتحدة، على تولي رئاسة مجلس الأمن للشهر الأول من الألفية الجديدة. وأود أيضا أن أشيد بمبادرتكم، التي يدعمها هذا المجلس، بإيلاء أعلى أولوية للنظر في القضايا الأفريقية في هذا الشهر.

وأشكر الأمين العام على بيانه الواضح وعلى تقريره عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن التقرير أن ييسر تركيز النقاش على المسألة المعروضة على المجلس اليوم.

وفي رأيي أن هذا الوقت ليس هو الوقت المناسب للتطرق مطولا إلى خلفية الحالة المؤسفة في الكونغو التي تسببت في جعل الحالة السياسية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى على قدر كبير من عدم الاستقرار والهشاشة. وقد أعلنت على نحو قاطع، منذ بداية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٥، موقف أوغندا من الصراع. وقد أرسلت أيضا مبعوثين خاصين - هما رئيس وزرائنا ووزير الدولة للشؤون الخارجية لدينا - ليأتيا إلى المجلس لمناقشة المسائل ذات الصلة.

ومن ثم، فإنني سأكتفي بأن أعلن مجددا أن أوغندا، بل والبلدان الأخرى المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لها شواغل أمنية مشروعة، أقرب بها المنطقة الآن لحسن الطالع في اتفاق لوساكا، كما أقر بها المجتمع الدولي. وفي واقع الأمر، فإن اجتماعا لوزراء الشؤون الخارجية والدفاع، عقد في لوساكا، زامبيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أنشأ لجنة معنية بالشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها، حيث تضمنت صلاحياتها وضع آلية للتصدي لتلك الشواغل على نحو كامل ومرض.

وثانيا، فإن منطقتنا، التي شهدت للتو إبادة جماعية مخيفة في رواندا في عام ١٩٩٤، كانت على شفا كارثة أخرى ذات أبعاد رهيبة نتيجة تداعي النظامين القاتلين للرئيسين الراحلين هابياريمانا، رئيس رواندا، وموبوتو رئيس زائير. والأحداث التي تلت ذلك، والتي كان مقررا لها أن تجعل جيوشنا يقاتل بعضها بعضا، معلومة جيدا للمجلس.

وثالثا، يجب أن يدرك مجلس الأمن الدور الإرهابي الذي يضطلع به النظام الإسلامي في السودان، الذي يستخدم أحيانا إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتعاون كنيشاسا أو بدونه، لزعزعة استقرار البلدان المجاورة.

ومما يؤسف له أن الحالة في وسط أفريقيا قسمت بين المقاتلين السابقين في سبيل الحرية وضد الاستعمار في أفريقيا لأول مرة. وهذه مرحلة مؤسفة جدا في تاريخنا، ويجب أن ننهيها بعزم.

والأفارقة ليسوا أطرافا جديدة على المسرح السياسي الدولي. فقد حاربنا الظلم والاضطهاد بوصفنا جبهة موحدة طيلة سنوات عديدة. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلتنا نوقع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بوصفه إطارا ملموسا لإنهاء الأحداث المؤسفة في منطقتنا ونحن نأخذ اتفاق لوساكا مأخذ الجد الشديد، ونتحدى جميع الأطراف أن تحذو حذونا.

وقد ذكرت قبلا، وأؤكد مرة أخرى، أن اتفاق لوساكا يستحق دعمنا الكامل لأنه يعالج، بطريقة شاملة جميع الشواغل المشروعة والأمنية لجميع الأطراف. فهو يعالج مشاكل الكونغو الداخلية التي استمرت زمنا طويلا منذ وقت موبوتو. وثانيا، يعالج شواغل الدول المجاورة، بما فيها أوغندا. وثالثا، وهو الأهم، أنه يستعيد وحدة أفريقيا. وأخيرا، فهو يبشر بتحقيق السلام والرخاء في منطقتنا، لأننا إذا نفذناه تنفيذا كاملا، أمكننا أن نوجه كل اهتمامنا لقضايا التنمية الوطنية والإقليمية. ولكل هذه الأسباب، سنعارض أي طرف يتخذ موقفا يقوم على المغامرة وينتهك هذا الاتفاق. وأغتنم هذه الفرصة لكي أجدد تأييد أوغندا الكامل والواضح لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وأعلم أن زملائي أشاروا بطرق شتى إلى الأحكام الرئيسية في اتفاق لوساكا. ومع ذلك، سأكرر بعضها لكي يأخذها هذا المجلس في الحسبان عندما يخط السبيل إلى الأمام.

لقد نص الاتفاق على وقف إطلاق النار ووقف نشاط القوات، وكما ذكرت من قبل، هناك لجنة سياسية تضع تفاصيل وقف إطلاق النار وطرائق تنفيذه. ونحث المجتمع الدولي على دعم أعمال هذا الفريق، كما نحث على تنسيق أنشطة اللجنة مع أنشطة بعثة الأمم المتحدة عند الاتفاق على مشاركة دولية موحدة وكاملة.

وقد جرى الاعتراف بالشواغل الأمنية للكونغو والبلدان المجاورة له، وأنشئت لجنة لحسم مسألة زعزعة استقرار البلدان المجاورة بواسطة عناصر تعمل من أراضي الكونغو. وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام ومفادها أنه بغية تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم في المنطقة الفرعية، من الجوهري أن يتضمن ذلك أمن حدود الدول المعنية، وسلامتها الإقليمية، وتمتعها الكامل بمواردها الطبيعية، وبوجوب عقد مؤتمر إقليمي في الوقت المناسب يعني بإحلال السلم والأمن في المنطقة.

ولهذا، أرى أن الحديث المعاد عن السلامة الإقليمية للكونغو محاولة لتحويل الانتباه، لأن هذه ليست القضية. فالسلامة الإقليمية للكونغو ليست القضية. وبلادي تدعم السلامة الإقليمية لجميع البلدان في أفريقيا، فالسلامة الإقليمية للكونغو ليست القضية. ولم تكن القضية طيلة هذا الصراع.

والقضايا كالآتي. من المهم لمجلس الأمن أن يتذكر أنه منذ عام ١٩٦٠، أبيد حوالي ١,٢ مليون من الروانديين، و ٠٠٠ ٤٠٠ من البوروندييين، و ٠٠٠ ٨٠٠ من الأوغنديين، وكثير من الكونغوليين - دون محاكمة - على يد النظم

الفاشية لكاييباندا وهابياريمانا، زعيمي رواندا؛ وميشومبيرو في بوروندي؛ وعيدي أمين، وحش أوغندا؛ وموبوتو. وهذه هي القضية، وليست السلامة الإقليمية للكونغو، ولا كل هذه المحاولات التي يجري ترويجها لتحويل الانتباه.

وفي القرن الذي انتهى توا، لم يتمكن من منافسة منطقتنا إلا ألمانيا في عهد هتلر وكمبوديا في عهد بول بوت فيما يتعلق بهذه الأحداث الفظيعة. وليست لدينا منافسة فيما يتعلق بهذه الأحداث الفظيعة إلا من جانب ألمانيا في عهد هتلر، حيث قتل ٦ ملايين نسمة، وكمبوديا في عهد بول بوت. وهاتان هما منافستانا. وهذه هي القضية: فالإنسان أسمى شكل خلقه الله فيما يتعلق بالذكاء. ولهذا، يرفض الوطنيون في هذه المنطقة رفضا تاما أن يقبلوا قتل حوالي ٢,٥ مليون مواطن من البلدان المجاورة لمنطقة البحيرات الكبرى دون محاكمة في الفترة من ١٩٥٩ إلى الآن. ولن نسمح لأنفسنا بأن نقتل دون مقاومة. فلسنا دجاجا يذبح على يد أطراف سياسية معتوهة. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يدعمنا في هذا. وهذا هو سبب إنشاء مجلس الأمن.

ويجري ترويج محاولة أخرى لتحويل الانتباه، وهي العدوان على الكونغو ولم يكن في نيتي أن أتناول ذلك؛ فالواقع أن ذلك لم يكن جزءا من بياني ولكن حيث أن شخصا روج هذه المحاولة لتحويل الانتباه، فلا خيار لديّ إلا الاستجابة.

لقد كان علينا أن نكافح نظام موبوتو عام ١٩٩٦ لأنه كان يهدد بحدوث محرقة أخرى في منطقتنا، وبإبادة جماعية أخرى في رواندا. وبينما كافحنا نظام موبوتو، أيدنا السيد كابيلا، الذي يجلس هنا. ولما كنا نؤيده، لم يسمينا بالمعتدين. وعندما أيدنا السيد كابيلا وعارضنا السيد موبوتو، لم نكره السيد موبوتو، ولم نحب السيد كابيلا. لقد كان علينا أن ندافع عن أنفسنا، وكان هذا كل ما في الأمر. ومما يؤسف له أنه عندما تولى السيد كابيلا الحكم، نسى مشاكلنا الأصلية وسبب تأييدنا له. وفي هذا تناقض. فاليوم حلفاء، وغدا معتدون. ولا أعتقد أن في هذا أي اتساق.

وفي اتفاق لوساكا، ينبغي لجماعات المعارضة في الكونغو أن تشارك في عملية السلام لضمان تعاونها تعاونا كاملا في تنفيذه. ونتوقع نشر قوة دولية محايدة لحفظ السلام بوصفها قوة فصل بين المواقع في الكونغو تحت إشراف الأمم المتحدة. ولهذا نقترح إنشاء بعثة الأمم المتحدة في الكونغو هذه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكي تتمكن من التصدي بفعالية لمسائل نزع السلاح، والتسريح، وحماية المدنيين.

ونتوقع سحب جميع القوات الأجنبية وفقا لجدول زمني تضعه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية - بموجب اتفاق لوساكا - تحت إشراف قوة الأمم المتحدة للفصل بين المواقع. وهذا الجانب يفترض مسبقا التعاون النشط من جانب جميع الأطراف في اتفاق لوساكا، وبخاصة فيما يتعلق بالالتزام بكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. وأود مرة أخرى أن أؤكد للمجلس تعاون أوغندا الكامل في هذا الشأن.

ونتوقع كذلك أن يعقد في أقرب وقت ممكن مؤتمر وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية الكونغولية، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والميسر الجديد، السير كيتوميلي ماسيري، لتقرير المستقبل السياسي للكونغو. وأوغندا تؤيد تعيين الرئيس المتقاعد ماسيري بصفة الميسر للعملية، وإعادة تثبيت الرئيس شيلوبا في مابوتو منسقا لعملية السلام.

شغل السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) مقعد الرئاسة.

ونحن نسلم، بطبيعة الحال، بأن هذه المهام معقدة وضخمة. إلا أن تجديد وتعزيز التزامنا بالاضطلاع بها، كما فعلنا للتو، سيوفران أول خطوة ملموسة إلى الأمام. ومن واجبنا، نحن قادة المنطقة، أن يرانا الجميع في طليعة المسيرة. وهذا على ما أعتقد هو سبب وجودنا هنا. ومع ذلك، وكما ذكرت من قبل، فعلى المجتمع الدولي أيضا أن يظهر دعمه الواضح والملموس للجهود التي نضطلع بها نحن الأفارقة.

والأحداث التي وقعت مؤخرا في كل بقاع العالم أثبتت بوضوح أن الصراعات والحروب ليست ظواهر مقصورة على أفريقيا. فهي يمكن أن تحدث في أي مكان لأسباب مختلفة. وأحد هذه الأسباب، وهو أكثرها تفشيا، إذكاء لهيب الكراهية العنصرية والعرقية. واستجابة المجتمع الدولي في هذا الصدد يجب أن تكون منصفة لا التواء فيها.

وبالتأكيد سيكون نطاق أي تدخل فعال للأمم المتحدة في الكونغو، في ضوء حجمها، وبالنظر، كما قلت،

إلى تعقد الحالة هناك، كبيرا ومكلفا. وقد أكد الأمين العام هذا في تقريره، ولكن تكلفة التقاعس، كما شهدنا في رواندا، ستكون جد مفزعة، وأكثر تكلفة ومقيتة أخلاقيا. وأناشد المجلس أن يتصرف الآن لتجنب الوصول إلى هذا المآل النفسي. وتأمل أوغندا في أن تكون ولاية الأمم المتحدة في إطار الفصل السابع من اتفاق الأمم المتحدة الذي يؤهل الأمم المتحدة تماما للاضطلاع بدورها كاملا.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى عن تقديرنا لك، سيدتي الرئيسة، وللمجلس، على منحنا هذه الفرصة لمناقشة مسألة ذات أولوية عاجلة وبالغة الأهمية، تلازم أفريقيا طيلة أربعة عقود بدأت بقتل باتريس لومومبا في عام ١٩٦١. ويسعدنا أن يحدث هذا هنا في الأمم المتحدة وبالذات في مجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يأذن هذا ببداية عهد جديد من المصالحة والسلام والاستقرار والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا هو أنسب توقيت لهذا الحوار.

عادت السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى مقعد الرئاسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية أوغندا على بيانه الهام والقوي، وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد باستير بيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا.

الرئيس بيزيمونغو (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير بلادي للمبادرة التي أخذت بزمامها الرئاسة الحالية لمجلس الأمن، بتكريس بعض الوقت لمشاكل أفريقيا والتركيز عليها. ومشاركتنا الشخصية في هذا الاجتماع تنطلق من اقتناعنا بأن بوسعنا أن نبتعد عن الخطابة، وأن نتخذ إجراءات ملموسة في بحثنا عن حلول لمشاكل أفريقيا.

قبل ستة أعوام بالتمام والكمال، وفي هذه القاعة ذاتها، بل وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، جرت مناقشات عديدة بشأن الأحداث التي كانت تكتسح بلدي رواندا. وبجلوسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بصفتي إبنا من أبناء رواندا، لا يسعني إلا أن أفكر فيما أدى إلى إنشاء هذه الهيئة الهامة. فلدى اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، وعند اعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، في جنيف عام ١٩٤٨، كانت الروح السائدة هي أننا "لن نسمح مرة ألأخرى بتكرار ما حدث".

ولن أخوض في البحث عن الأخطاء التي أضلت سبيل الأمم المتحدة أثناء الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في ١٩٩٤، أو ما الذي جعل رواندا نفسها تضل السبيل. وأعتقد أن القصة معروفة للجميع. والواقع أنه كانت هناك روايات كثيرة لهذه القصة، دفعت الأمين العام إلى تعيين لجنة مستقلة للتحقيق في الأجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا في ١٩٩٤. وقد أصدرت تلك اللجنة، تحت رئاسة السيد إنغفار كارلسون، تقريرها في الآونة الأخيرة. وهو تقرير غاية في الأهمية، وينبغي إيلاؤه انتباها خاصا لسببين؛ أولا، لصلته بمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثانيا لتفاصيله بشأن ما جرى لرواندا وعمليات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣.

ولا يجوز أن يكون مجرد الاعتراف بالخطأ هو موقفنا من هذا التقرير، بل يجدر بنا بالأحرى أن نتخذ نهجا عمليا يتصدى لنتائج تقاعسنا. وقد أخذت علما بالكلمات التي نطق بها أميننا العام عند تلقيه تقرير كارلسون. فقد قال،

> "من بين كل أهدافي بصفتي الأمين العام، لا يوجد هدف أشعر بأنني أكثر التزاما به من ذلك الذي يمكّن الأمم المتحدة من عدم الفشل مرة أخرى على الاطلاق في حماية السكان المدنيين من الإبادة الجماعية أو المذابح الجماعية".

وهذا هو جوهر مناقشة اليوم. والمناقشة المتعلقة بالحالة السائدة في المنطقة التي أصبحت تعرف بمنطقة البحيرات الكبرى، وعلى نحو أخص، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي مناقشة تدور حول كيفية توحيد وتنسيق إجراءاتنا لمنع جريمة الإفادة الجماعية والقتل الجماعي وجرائم الحرب، والإرهاب الدولي، والمعاقبة عليها.

وعندما أخفقنا في وقف الإبادة الجماعية في رواندا، هرب الذين ارتكبوها إلى ما كانت تعرف آنذاك بزائير، التي أصبحت اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ثبت من تحقيقين متتاليين أجرتهما

الأمم المتحدة، إن هذه العناصر الإجرامية كانت تستخدم أراضي الكونغو لشن هجمات على أراضي رواندا وجيرانها. وتستغل مخيمات اللاجئين، وتتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي. وقرار وقف هذه المهزلة فشل في إثارة حماسنا الجماعي. وقد ثبت فيما بعد أن هذه القوات - القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا الانتراهاموي - أرتبطت مع قوى سلبية أخرى، وأساسا من أوغندا وبوروندي، وأنشأت شبكة إجرامية لتوريد الأسلحة وإشاعة الفوضى في بلداننا. ومرة أخرى تقاعست الأمم المتحدة عن اتخاذ أي إجراء. وأعقب ذلك حربان مرتبطتان بمحاولة من جانب بلداننا لحماية مواطنينا - بل الواقع، لمنع الإبادة الجماعية والإرهاب وجرائم الحرب.

ونريد اليوم أن نناشد الأمم المتحدة أن تتولى تلك المسؤولية، من خلال الولاية التي منحتها إياها منطقتنا بموجب أحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد بذلت محاولات عديدة في الماضي بحثا عن حلول، على المستويين الإقليمي والدولي. ونتذكر جميعا عددا من قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، ونتذكر أيضا اجتماعات القمة الأولى والثانية التي عقدت في شلالات فيكتوريا وبريتوريا ودوربان وبوت لويس ونيروبي وويندهوك ودودوما. وقد توجت هذه الجهود بالتوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ليس غاية في حد ذاته. فالمقصود به تيسير عملية لإحلال سلام دائم في المنطقة. وهو تعبير من جانب كل الموقعين عليه عن أن لديهم نية صادقة لمعالجة الأسباب الجذرية للحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أعلن مرة أخرى التزام بلدي بمبادئ اتفاق لوساكا، المفصح عنها في المادة الثالثة من هذا الاتفاق. وأود أيضا أن أذكر أن بلدي احترم وقف إطلاق النار بكل أمانة، وأنه يأسف للانتهاكات العديدة التي ارتكبها حتى الآن بعض الموقعين عليه. وما يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لنا هو المادة الثانية من الاتفاق، التي تتناول أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها.

وعلينا دائما أن نسلّم ونعمل جاهدين من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا بكل بنوده. فلن يمكن تحقيق السلم والأمن في المنطقة إذا ما استهيف ببعض أحكام ذلك الاتفاق. وإذا كان من الصحيح أن العبء الأساسي في تنفيذه يقع على عاتق الموقّعين عليه فدور الأمم المتحدة لا يقل عن ذلك أهمية. وهذا في الواقع هو سبب وجودنا هنا اليوم.

فما الذي يطلب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من الأمم المتحدة أن تفعله من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؟ لا بد لي هنا من أن أذكّر مجلس الأمن أننا أشركنا الأمم المتحدة على مدار المفاوضات بشأن اتفاق لوساكا، من حيث الدور الذي يمكن أن تؤديه في تنفيذ العملية. والواقع أن ممثل الأمم المتحدة وقّع الاتفاق كشاهد شارك بالكامل في المفاوضات. ولذا فنحن نفهم أن أجهزة الأمم المتحدة تؤيد الاتفاق تماما. والفقرة ١١ (أ) من المادة الثالثة من الاتفاق تنص على ما يلي:

> "يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تقوم، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بإنشاء قوة مناسبة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتذليل العقبات أمام تكوينها ونشرها لضمان تنفيذ هذا الاتفاق، وآخذا في الاعتبار الحالة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتفويض قوة حفظ السلام بتعقب كافة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوفير الولاية المطلوبة لقوة حفظ السلام".

وبشأن الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها يتوقع من الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والموقّعين على الاتفاق، أن تحيد وتزيل من جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع القوات الإجرامية؛ وتحيد وتنزع سلاح الكونغوليين القوات والمدنيين غير الموقّعين؛ وتنظم جيشا وطنيا حسبما اتفقت عليه الأطراف الكونغولية في الاتفاق؛ وتنظم انسحابا منظما للقوات الأجنبية.

وفيما يتعلق بجدول الأعمال السياسي الوطني الكونغولي فإن اتفاق لوساكا يدعو الأنغوليين إلى الانخراط في مفاوضات تتوج بإدارة جديدة أو مؤسسات جديدة تضم كل القوى السياسية في البلد. ووفدي هنا ليحث مجلس الأمن على أن ينظر بعين الاعتبار في هذه

الطلبات الواردة في اتفاق لوساكا. ولدى المجلس القدرة وتقع عليه المسؤولية عن تنفيذ ذلك. وكل ما على المجلس هو أن يستجمع السلطة الأدبية والشجاعة للقيام بذلك. وواضح أن أول خطوة هي كفالة استمرار وقف إطلاق النار، بينما تباشر الآليات الأخرى عملها. ولقد شهدنا بالفعل كثيرا من الانتهاكات غير المتوقعة لوقف إطلاق النار. وليس الوزع السليم لمراقبي الأمم المتحدة، رغم أهميته البالغة، برادع كاف. ولا يمكن اختبار الالتزام بهذا الاتفاق أو، وهو الأفضل، تعزيزه إلا من خلال تنفيذه. وهذا هو السبب في أننا نرى ضرورة وضع الخطط لوزع قوة حفظ سلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الآن وليس غدا.

كذلك يدرك الذين يتابعون الأنشطة العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب الإسقاط الجوي للأسلحة والذخائر وغيرها من أعتدة الحرب، التي توزع على القوات المضادة. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الكاملة عن وقف تلك الأنشطة.

وقد بدأت اللجنة العسكرية المشتركة عملها، وهي أحد الأجهزة البالغة الأهمية في تنفيذ اتفاق لوساكا. وأريد أن أسجل تقديرنا للبلدان التي أسهمت ماليا أو تعهد بمساهمات في ميزانية اللجنة العسكرية المشتركة. واسمحوا لي أن أناشدها سرعة الوفاء بهذه التعهدات. فعلينا نحن، أعضاء اللجنة، أيضا واجب تأمين زيادة دينامية اللجنة في الاضطلاع بمهمتها. وقد قدم ممثلونا في اللجنة العسكرية المشتركة توصيات بالفعل بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك تحديد الممرات الإنسانية وتبادل أسرى الحرب، وعلاقات العمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وآليات وإجراءات فض الاشتباك؛ وآليات نزع سلاح مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وملاحقتهم؛ ووضع خطة لانسحاب القوات الأجنبية.

ولكن سيظل هذا حبرا على ورق إذا ظلت ولاية والتزام مجلس الأمن غامضين. ومن دواعي سرورنا أن جميع الأطراف الكونغولية اتفقت أخيرا على ميسِّر؛ فللرئيس السابق ماسيري أطيب تمنياتنا.

ولذا أدعو مجلس الأمن إلى أن يعتمد قرارا يمكّن من تنفيذ شامل لاتفاق لوساكا. ورواندا على استعداد لاعتماد أي تدبير يمكن أن يعجل بذلك التنفيذ.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب رواندا. فعلينا أن نجد محفلا يمكن أن يناقش فيه تقرير كارلسون مناقشة وافية وتنفَّذ فيه توصياته. وفي هذا الصدد فإن التقرير يقترح ما يلي:

"ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة في رواندا لإعادة بناء المجتمع في أعقاب الإبادة الجماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى التعمير والمصالحة واحترام حقوق الإنسان، ومع مراعاة الاحتياجات المختلفة للناجين، وللاجئين العائدين، ولغيرهم من الفئات المتضررة من الإبادة الجماعية". (S/1999/1257، المرفق، الصفحة ٥٨)

وبهذه الروح يرغب وفدي في إشراك أخوة الأمم المتحدة لكفالة ألا يعلو هذا التقرير الغبار على أرفف الأمم المتحدة ككثير غيره من المعروض على المجلس. وأرجو مخلصا أن تلهم مناقشاتنا اليوم مجلس الأمن للتحرك قُدما بمزيد من الثبات وإعطاء منطقتنا الأمل والثقة في المستقبل.

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية رواندا على بيانه الهام والقوي، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجـَّهها إلى الرئاسة الأمريكية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد سالم (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، وبوجه خاص لوزيرة الخارجية، أولبرايت، والسفير ريتشارد هولبروك لاتخاذ المبادرة الهامة بتكريس شهر كانون الثاني/يناير في مجلس الأمن لمعالجة القضايا الأفريقية. والواقع أن هذه المبادرة شجعتنا لأننا نعترف بضخامة التحديات التي تواجهها قارتنا حاليا، وبضرورة التصدي لها بعزيمة وبجهود متضافرة.

وأنا واثق ونحن نناقش هذه القضايا أن مجلس الأمن سوف يقدر الجهود التي تبذل في القارة لاحتواء آفة الصراع والمرض والحرمان الاقتصادي والفقر. والواقع أنه لا يكاد يمر يوم دون مبادرات وتدابير وجهود يبذلها الأفريقيون بهدف التصدي لمختلف التحديات التي تواجه قارتنا. ومع ذلك فمع الأهمية البالغة لهذه الجهود التي يبذلها الأفريقيون أنفسهم وقادتهم فإنها تحتاج بوضوح إلى دعم قوي من بقية أعضاء المجتمع الدولي، إذا أريد أن يكون لها تاثير فعال ومستدام.

وهذه الجلسة بالذات من جلسات مجلس الأمن مكرسة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحضور الذي لم يسبق له مثيل للعديد من رؤساء الدول الأفارقة في هذه الجلسة الخاصة دليل واضح على الجدية التي ينظرون بها وبقية أفريقيا إلى الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو أيضا تعبير عن تصميمهم على الاستمرار في تحمل مسؤوليتهم عن السعي إلى حل دائم لهذه المشكلة الأفريقية، التي ينطوي حجمها وأبعادها على آثار واسعة النطاق. ويعبِّر هذا الحضور الذي يدعو إلى الإعجاب من رؤساء الدول الأفارقة لجلسة مجلس الأمن هذه عن تطلعاتهم وآمالهم في المزيد من التضامن والدعم من بقية المجتمع الدولي لإكمال جهود أفريقيا.

هذا الأمل وتلك التطلعات متوقعة في سياق الشراكة الدولية القائمة على مفهوم قريتنا العالمية، ذات القيم المشتركة والمصير المشترك. وهذا التضامن وتلك الشراكة الدولية لن يحققا إمكانياتهما الكاملة ومغزاهما إلا عندما يتجليان بوضوح في أعمال أكثر تماسكا وتجسيدا نقوم بها جميعا نحن الذين نعمل على مواجهة العديد من الأزمات التي تؤثر على مجتمعنا البشري المشترك، وخاصة المشاكل المتعلقة بعدم الأمن وعدم الاستقرار وتخلف التنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد لا أحتاج إلى التشديد على الطابع الخاص للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارها على ذلك البلد، والمنطقة والقارة الأفريقية بأسرها.

ومن جانبنا، لم تدخر منظمة الوحدة الأفريقية جهدا في دعم الجهود الإقليمية لإنهاء الصراع على أساس المبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام سيادة دولها الأعضاء ووحدتها وسلامة أراضيها والتسوية السلمية للمنازعات. وعلى أساس تمسكنا بهذه المبادئ وشعورنا بالقلق من أن هذه المبادئ قد تعرضت لتهديد خطير في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الأبعاد الداخلية والخارجية لذلك الصراع، عملنا جاهدين، بالتعاون مع المنطقة والشركاء الآخرين، على إنهاء الصراع.

وتكللت تلك الجهود المجتمعة بالتوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي يشكل أداة فريدة لإحلال السلام والتفاهم على أساس التعاون وحسن النية من جميع الأطراف، وكذلك على الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

منذ بدء سريان مفعول اتفاق لوساكا في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩، بذلت منظمة الوحدة الأفريقية جهودا متواصلة للوفاء بنصيبها من المسؤولية عن تنفيذه. وفي هذا المسعى ظللنا نعمل على نحو وثيق جدا مع جميع الأطراف المعنية. واستفدنا بوجه خاص من الدعم والجهود التي لفخامة الرئيس الزامبي فريدريك شيلوبا، منسق الجهود الإقليمية، وجميع زملائه في المنطقة.

وعملنا كذلك على نحو وثيق مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وغيره من القادة الأفارقة، الذي لا يزالون يظهرون اهتماما كبيرا بالحالة ويشاركون بفعالية في دعم الجهود الرامية إلى تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحاولنا في كل مرحلة أن ننسق جهودنا مع جهود الأمم المتحدة، لأن تجربتنا في التعامل مع حالات الصراع في أفريقيا تشير إلى ضرورة أن نعمل بطريقة شاملة ومنسقة.

وأود أن أشدد على المصاعب الرهيبة التي تواجهنا في عملية تنفيذ اتفاق لوساكا. وعلى وجه الخصوص، كان يتعين علينا أن نعمل جهد الطاقة ونثابر على تعبئة الدعم المالي والسوقي اللازم لتيسير إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة في مقرها المؤقت في لوساكا ونشر اللجان العسكرية المشتركة المحلية في ثلاث من المناطق الأربع المحددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يلاحظ أن الدعم والنوايا الحسنة التي أظهرها شركاؤنا أثناء المفاوضات وتوقيع اتفاق لوساكا لم يصاحبها المستوى المطلوب من الدعم. وكان هذا واضحا بصفة خاصة عندما طـُلبت الموارد لإنشاء اللجنة العسكرية المشتركة، الجهاز الرئيسي المسؤول عن مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي يتوقف على نشر الأمم المتحدة لبعثتها لحفظ السلام. وفي الوقت الذي نجتمع فيه الآن، ما زال الدعم المقدم لمساعدة اللجنة العسكرية المشتركة لأداء مهامها أقل من متطلباتها الأساسية. ومع ذلك فإن اللجنة العسكرية المشتركة، تحت قيادة الفريق لالالي الجزائري، ظلت تعمل جاهدة على الاضطلاع بمهامها في ظروف شاقة للغاية.

وأود هنا أن أنضم إلى فخامة الرئيس شيلوبا في توجيه الشكر إلى البلدان التي جسدت بالفعل تعهداتها بدعم اللجنة العسكرية المشتركة. وأود أيضا أن أعرب

عن امتناني للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ولشركائنا، الذي قدموا الموارد البشرية والمالية والسوقية التي مكنتنا من إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة ليس في لوساكا فحسب، بل أيضا في ثلاث من المناطق الأربع المحددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وغني عن البيان أن الدعم من الدول الأفريقية وبقية المجتمع الدولي سيكون أيضا ضروريا في الوقت الذي نمهد فيه لبدء المفاوضات السياسية والحوار فيما بين الكونغوليين. وأود أن أغتنم الفرصة التي يتيحها هذا المحفل لأعرب عن تقديرنا العميق لفخامة رئيس بوتسوانا السابق، السير كيتوميلي ماسيري، على قبوله العمل كميسِّر بعد سلسلة من المشاورات بين الأطراف الكونغولية في اتفاق وقف إطلاق النار، الذي نظمته منظمة الوحدة الأفريقية. وأود أن أحث المجتمع الدولي عموما على تقديم الدعم السياسي والسوقي والمالي اللازم لمواصلة جهود الميسر للاضطلاع بهذه المهمة الشاقة والبالغة الأهمية المتمثلة في مساعدة الأطراف الكونغولية في سعيها إلى إقامة نظام حكم سياسي جديد في بلدها.

وفي ذات الوقت، نحتاج إلى أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي في هذه العملية ينبغي بالضرورة أن يكون محدود النطاق وأن يُضطلع به على نحو يتيح لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسه، من خلال عملية تشمل الجميع، الوقت والمجال الذين يحتاجهما لمناقشة هذا النظام السياسي الجديد.

ومن المهم أيضا التشديد على الترابط بين العمليتين السياسية والعسكرية. ولذا فإن هناك حاجة ماسة إلى وجود فعال للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شكل مراقبين عسكريين وحفظة سلام. وفي ذات الوقت يحدونا أمل قوي في أن تتعاون الأطراف المعنية التعاون اللازم لتيسير ذلك النشر. ويحدونا الأمل كذلك في أن تتحلى جميع الأطراف المعنية طوال هذه العملية بالتفهم والمرونة اللازمين.

وفي هذا السياق، يجب ذكر حقيقة متمثلة في أحد الجوانب التي تشكل شاغلا في تنفيذ اتفاق لوساكا يتصل بما ورد من تقارير عن انتهاكات لوقف إطلاق النار. وظلت هذه المسألة مصدر قلق لأعضاء مجلس الأمن، مثلما كانت بالنسبة لنا جميعا. ومع ذلك فإن مما تجدر ملاحظته أنه على الرغم من الحالة الناتجة عن الانتهاكات، لا يزال الاتفاق قائما. وعلاوة على ذلك، لم تُضعف الانتهاكات التزام أطراف الاتفاق بطريقة لا رجعة عنها، إذ أن تلك الأطراف استمرت تتعاون في داخل اللجنة العسكرية المشتركة، وفي داخل اللجنة السياسية، ومؤخرا، في اختيار الميسِّر لمفاوضاتها السياسية.

واسمحوا لي أيضا في هذه المرحلة أن أقر حقيقة أن اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد لا يكون وثيقة تتسم بالكمال، بالنظر إلى أنه جاء نتيجة لمساومة. ولكن هذا الاتفاق يظل التعبير الوحيد والأداة الوحيدة للإرادة الجماعية لمختلف أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تفاوضت عليها جميعها، وقبلها المجتمع الدولي بوصفها إطارا صالحا، إذا ما نفِّذ بحسن نية، من شأنه أن ييسر عودة السلام، والأمن والمصالحة الوطنية والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا فإن علينا مسؤولية جماعية عن أن نجعل الاتفاق ينجح.

إزاء هذه الخلفية حث مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، الذي عقد مؤخرا في مابوتو، بموزامبيق، في ١٦ كانون الثاني/يناير، الأطراف الموقِّعة على اتفاق وقف إطلاق النار على التعاون بطريقة أكثر فعالية لضمان التنفيذ الكامل والناجح لذلك الاتفاق. وبعد قمة مابوتو، كان من المشجع أن نلاحظ العزم والالتزام الذي كررت تأكيده الأطراف أثناء آخر اجتماع للجنة السياسية، عقد في هراري، زمبابوي، من ١٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير. واستتبع ذلك الالتزام احترام جميع أحكام وقف إطلاق النار وتنفيذها على أساس جدول زمني مستكمل اعتمد في تلك المناسبة.

وإذ نواصل الإصرار، وبحق، على أن تدلل الأطراف على حُسن النية في تنفيذ الاتفاق الذي وقَّعت عليه بمحض إرادتها، دعونا نسعى جاهدين لمساعدتها بصورة فعالة لتحقيق الأهداف المرجوة لاتفاق لوساكا للسلام. وفي هذا الصدد، فإن أية مماطلة ستضر بالتأكيد بعملية السلام. ولذا فإننا نعقد الآمال في القارة على أن تؤدي مداولات المجلس إلى التزام واضح وإجراءات مصاحبة له للوزع السريع للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وقوات حفظ السلام، بحيث يتناسب حجمها وولايتها مع الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كذلك يحدونا خالص الأمل في أن يستجيب مجلس الأمن لضرورة تقديم دعم ملموس لجهود التيسير التي يضطلع بها السير كيتوميلي ماسيري. وإن عزم الولايات

المتحدة على الإسهام في هذا الجهد، والذي عبَّرت عنه وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت صباح هذا اليوم، يلقى الترحيب بالتأكيد.

إن التصور بأن مجلس الأمن كان مترددا في الترخيص بنشر قوة يمكن أن تذهب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتغير الأمور نحو الأفضل أدى، لسوء الحظ، إلى تقويض التنفيذ السريع لاتفاق لوساكا. وأدى أيضا إلى تعزيز الاقتناع بانعدام التوازن المؤسف القائم لدى التصدي للأزمات الأفريقية. وفي الوقت الذي نرحب فيه من أعماق القلب بالاهتمام والتركيز المتجددين للمجلس فيما يتعلق بالمسائل والمشاكل الأفريقية، فإنه لا يزال يراودنا أمل وقّاد بأن يقطع جدول الأعمال الأفريقي في المجلس شوطا بعيدا من حيث الاستجابة للضرورات الحالية. ويتعيَّن علينا أن نعترف بعدم تجزئة التحديات التي تواجه إنسانيتنا المشتركة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتيح لنا فرصة فريدة لكي تتماشى أقوالنا مع أفعالنا.

والهدف من عقد هذه الجلسة الاستثنائية يتمثل تحديدا في توفير زخم جديد لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتوليد الظروف التي تتيح لمجلس الأمن أن يتصرف بسرعة وبحسم سعيا للاضطلاع بمسؤولياته تجاه الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. لأنه لا سبيل إلى إنكار حقيقة أنه إذا كان هناك صراع في أفريقيا ينطوي على جميع العناصر التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فهو الصراع في جمهورية الكونغو.

وإن مهمة المجتمع الدولي - وبخاصة مجلس الأمن - لا تتمثل فحسب في كسب المعركة من خلال إقامة سلام مؤقت، بل في كسب الحرب من خلال كفالة الاستقرار والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد تسوية الصراع. وإذا عملنا معا بيد واحدة فسنتمكن من دعم الأطراف في مجال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وجلسة المجلس هذه ينبغي أن توفر لنا فرصة لكي نؤكد من جديد على التزامنا الجماعي - أي التزام الأطراف والتزام المجتمع الدولي - بتنفيذ الاتفاق، والاتفاق على أفضل السبل والوسائل والطرائق من أجل تحقيق هذا الهدف. وإن الفشل في ذلك سيمثل خيبة أمل كبيرة بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولشعوب أفريقيا عموما. وعلاوة على ذلك ونظرا للأهمية الكبيرة لجلسة المجلس هذه، فإن مثل هذا الفشل سيشكل نكسة حادة على وجه الخصوص. وأؤكد أننا لا نستطيع أن نتحمل فشلا كهذا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد سليم على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى الرئاسة الأمريكية.

أعطي الكلمة للسير كيتوميلي ماسيري، ميسِّر الحوار الداخلي الكونغولي.

السير كيتوميلي ماسيري (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لك، سيدتي الرئيسة، وللسفير هولبروك ولأخينا، كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على دعوتكم لي لحضور جلسة مجلس الأمن هذه لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتنعقد هذه الجلسة على خلفية التهديدات المتزايدة للسلم والأمن في القارة الأفريقية، التي تظل تضر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وسلسلة الجلسات هذه التي لم يسبق لها مثيل والتي يكرسها مجلس الأمن لمناقشة المسائل الأفريقية - بناء على مبادرة من رئاسة الولايات المتحدة للمجلس -لا تلقى الترحيب فحسب، بل ستساعد في تبديد الشكوك والمخاوف ومشاعر القلق إزاء التزام الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، بالمسائل المتصلة بالسلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

وكما نعرف جميعا، فإن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكثر من أية أزمة أخرى معاصرة في القارة اليوم، دفعت بعدد من البلدان في المنطقة إلى أن يقف بعضها ضد بعض، وأصبحت بالتالي تهديدا فعليا للسلام والاستقرار في منطقة أفريقيا الوسطى، والتي تعرف أيضا بمنطقة البحيرات الكبرى. ولهذا السبب فإن مشاركة المجلس تجيء في أنسب وقت وتلقى الترحيب.

أود كذلك أن أعرب عن عميق التقدير للرئيس فريديرك شيلوبا، رئيس زامبيا ولزملائه في المنطقة، على جهودهم الرائدة لحسم الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتيسير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وإنه لمما يبعث على الارتياح الإشارة إلى أنه منذ اندلاع القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، كانت منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة، في طليعة الجهود المبذولة لتيسير حسم الصراع بطريقة سلمية. ولم

تكن هذه المهمة سهلة. بيد أن مثابرة جميع الأطراف المعنية أخذت كما يبدو تؤتي أكلها في نهاية المطاف، ويمكننا، كما يحلو للدبلوماسيين في أروقة الأمم المتحدة القول، أن نزعم بأننا نشعر "بالتفاؤل المشوب بالحذر".

إن أصول الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة وتجسد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل البلد نفسه، بالإضافة إلى بُعد خارجي يتصل بالشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وأود أن أبرز حقيقة أن منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة أكدت طوال عملية السلام، مرارا وتكرارا وبصورة متسقة على حُرمة السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، كان هناك اعتراف قوي أيضا بضرورة التصدي للمشاكل السياسية الداخلية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك للشواغل الأمنية للبلدان المجاورة. واستنادا إلى هذه المبادئ والشواغل، قامت منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة والأمم المتحدة بالتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين المتحاربين في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويوجد هنا أشخاص أكثر كفاءة مني في مناقشة الجوانب العسكرية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن اسمحوا لي أن أؤكد على الصلات الهامة القائمة بين الجوانب العسكرية والسياسية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والواقع، أنني أرى أن وثيقة وقف إطلاق النار ذاتها، انطلاقا من التسليم بهذه الصلة على وجه التحديد، قد أكدت على الحاجة إلى إجراء مفاوضات سياسية بين الفئات الكونغولية. وإنني أدرك تمام الإدراك التزام الأطراف على النحو الوارد في طرائق تنفيذ وقف إطلاق النار. وقد اتفقت الأطراف على أنه عند نفاذ وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستبذل هذه الأطراف قصارى جهدها للشروع في إجراء مفاوضات سياسية بين الكونغوليين، من شأنها أن تؤدي إلى حل سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل التوصل إلى الحل السياسي الجديد، والمصالحة الوطنية الناشئة عن الحوار السياسي، اتفقت الأطراف على عدد من المبادئ التي ترد تفصيلا في الاتفاق ومرفقاته.

وفي اعتقادي، أنه لكي تنجح المفاوضات السياسية الشاملة بين الكونغوليين والتي تؤدي إلى المصالحة الوطنية، فيجب أن أكون أنا، بصفتي ميسرا، مسؤولا، عن جملة أمور، منها إجراء الاتصالات اللازمة الرامية إلى عقد المفاوضات السياسية بين الكونغوليين في بيئة مواتية لكل المشاركين.

ويجمل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إطار وأهداف الحوار السياسي بين الكونغوليين. وفي ذلك الاتفاق التزم الموقعون بعملية سياسية يجب أن تتفق فيها الأطراف الكونغولية، في جملة أمور، على الجدول الزمني والنظام الداخلي للمفاوضات السياسية بين الكونغوليين؛ وتشكيل جيش وطني كونغولي جديد؛ وإيجاد حل سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة المؤسسات التي ينبغي أن تنشأ من أجل تحقيق الحكم الصالح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية إجراء انتخابات حرة ديمقراطية شفافة في الجمهورية؛ ووضع دستور جديد ينظم تصريف الأمور في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إجراء الانتخابات الديمقراطية. وآمل أن تقتصر الفترة الزمنية للمفاوضات السياسية بين الكونغوليين والمؤدية إلى إنشاء مؤسسات جديدة على أقصر وقت ممكن، مع مراعاة محنة الشعب الكونغولي وفي ضوء محدودية الموارد.

وكيما يتضح مما سبق، فلا تساورني أية أوهام في أن المفاوضات بين الكونغوليين لن تكون إلا عملية صعبة شاقة. ولا يمكنني أن أزعم في هذه المرحلة أنني أمتلك حلولا للمشكلات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا ينبغي لأحد في المجتمع الدولي أن يفترض ذلك، بأن يفكر في أننا نعرف عما هو أفضل بالنسبة للشعب الكونغولي أكثر منه ذاته. ولقد دخلت في هذه العملية بذهن متفتح، ولكن بتصميم قوي أيضا على العمل مع أشقائي وشقيقاتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدتهم في تشكيل مصير بلدهم. ولذلك، فإن المسؤولية عن مساعدة الأطراف الكونغولية في تحقيق ذلك الهدف النبيل، هي تحد شاق ثقيل لنا جميعا.

وأعتقد أن أكثر التحديات الشائكة لتيسير الحوار السياسي تتمثل في كيفية تقرير طبيعة ومحتوى ومعايير المشاركة، وكيفية تنظيم الهياكل الأساسية التي ستوفر الدعم اللازم للمفاوضات.

وينبغي أن يترجم حسن النية الحالي المعلن عنه من جانب المجتمع الدولي، في شكل تقديم مساعدة ملموسة بغية تمكين الحوار بين الفئات الكونغولية من البدء، في الوقت الذي يجب المحافظة فيه على التزام الأطراف جميعها بوقف إطلاق النار. والأهم من ذلك، هو أنني مقتنع بأنه ينبغي مواصلة ممارسة الضغط الدولي على كل الأطراف حتى تظل ملتزمة بحل المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوسائل السلمية.

وأعتقد أيضا بأنه لكي ينجح الحوار بين الكونغوليين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توفير كل الموارد اللازمة للانتهاء بنجاح من عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أن الموارد ضرورية لإدامة الجوانب العسكرية من الاتفاق، فإن التمويل الكافي له أهمية حاسمة أيضا للمفاوضات السياسية بين الكونغوليين. وإذا تعثرنا في هذا المسعى، فإن عملية السلام بأكملها ستتعرض عندئذ للخطر. ولهذا فإنني أرى أنه ثمة حاجة عاجلة لكفالة توفير فريق من الموظفين الأكفاء لدعم جهود التيسير.

وستنطوي فترة المفاوضات على أسفار ومفاوضات مكثفة مع جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة، بمن فيها الوسيط، الرئيس شيلوبا، وغيره من زعماء المنطقة، وأطراف النزاع. ولهذا، أود أن أؤكد أن عملية السلام بأكملها ستكون باهظة التكلفة، وسوف تتطلب دعما ملموسا من جميع البلدان ذات النوايا الحسنة، لأنه في السعي إلى تحقيق السلام ينبغي ألا يكون هناك مجال للحياد. وأعتقد أنه يتعين على هذا المجلس، أن يتجاوز مجرد الكلمات وأن يترجم بوادر حسن النية التي أبديت حتى الآن، إلى مهام جماعية دولية. وإنني إذ أوجه هذا النداء أدرك أن الوقت ليس في صالحنا، وأن علينا أن نتحرك بسرعة أكبر من أي وقت مضى. وينبغي لهذه الجلسة أن تعجل بعملية السلام، إذا أريد لجهودنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكون لها مغزى بالنسبة لشعب الكونغو.

ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديري لإشراكنا في هذه الجلسة التاريخية لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني إذ أضطلع بهذه المهمة الضخمة، فإنني أتطلع إلى دعم المجلس القوي، الذي سأعتمد عليه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السير كيتوميلي ماسيري على العمل الهام الذي يوشك أن يضطلع به، وكذلك على العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة الأمريكية.

السيد غوريراب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة الهامة للغاية، نستطيع أن نشهد تلاقي عناصر مختلفة من التاريخ والشؤون الحالية، وتسببها في إيجاد توقعات كبيرة لدى شعب أفريقيا، ولا سيما بالنسبة لأخواتنا وإخواننا وأطفالنا الأبرياء الذين يعانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس بوسع أي شخص أن ينحى باللائمة على أفراد الشعب الكونغولي، لأنهم لا يتوقعون سوى السلام والعدل والأمان الشخصي في بلدهم. وإن قلوبهم مفعمة بالأمل، في أن يقوم مجلس الأمن على الأقل هذه المرة بتجديد عزمه على الإسراع بتحقيق السلام، وإنقاذ حياة الناس والحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد صادف تاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الذكرى السنوية التاسعة والثلاثين لاغتيال باتريس لومومبا، شهيد الكونغو وبطل أفريقيا. وعلى غرار ما قاله الرئيس موغابي، أشير مع الارتياح إلى جلسة هامة أخرى عقدها المجلس بشأن أفريقيا دعوت أنت يا سيدتي الرئيسة إلى انعقادها في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وألقى فيها بعض قادتنا ببيانات. ولقد اتخذت بصفتي رئيسا للجمعية العامة، إجراء بشأن تقرير الأمين العام تمت المطالبة به في تلك الجلسة وكان موضوعا لمداولات الجمعية العامة. وأهنئك بحرارة يا سيدتي على توليك رئاسة المجلس مرة أخرى.

وأضم صوتي إلى صوتك يا سيدتي الرئيسة وإلى صوت الأمين العام للترحيب بضيوفنا الموقرين في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، وبخاصة للإعراب عن الشكر لهم جميعا على مساهماتهم الموقوتة جيدا والهامة التي قدموها بوضوح وصراحة.

إن هذه الجلسة تاريخية نسبة لما نتذكر من اجتماعات الماضي، وما نستطيع أن نرى حولنا جميعا وما نستطيع أن نستمع إليه في شكل آراء قوية يصرح بها رؤساء الدول. ويعرب الرئيس نوجوما رئيس دولتي، عن أسفه لعدم تمكنه من حضور هذه الجلسة. غير أنه خولني بكافة ما أحتاج إليه لتمثيله والتكلم باسم جمهورية ناميبيا.

إن قادتنا، بحضورهم الثابت، وبعد أن سافروا مسافات طويلة من أفريقيا، يظهرون عزمهم الجماعي على بذل قصارى جهدهم لإعطاء زخم جديد لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كي يتسنى تحريكها إلى الأمام على أساس مستدام. ولم يقل أحد بأن الطريق أمامنا سهل. وما تزال توجد بعض المشاكل والأمور التي لا يسهل معرفتها، وتمت الإشارة إليها اليوم. وبالرغم من ذلك، يرغب الجميع، حسب اعتقادي، في وضع نهاية على الفور لإراقة الدماء والتناحر الذي يؤدي إلى الشلل، وفي أن تحل محلهما الشراكة وتكريس الجهود والسلام الشامل والدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحتاج منطقة البحيرات الكبرى بأسرها، كما يحتاج وسط أفريقيا أيضا، إلى السلام والانبعاث من جديد، لأنهما لا ينفصلان ولأن مصيرهما واحد. ومصير أفريقيا واحد.

لقد شغل مقعد الرئاسة يوم الاثنين، قبل أسبوعين، آل غور نائب رئيس الجمهورية، الذي عبَّر في تلك المناسبة عن آراء قوية جديرة بالترحيب عن مشاكل أفريقيا واحتياجاتها وعرض تقديم المساعدة. ونحن نقدر ذلك. إن "شهر أفريقيا" الذي خصصه مجلس الأمن حافل ومثمر في نواح كثيرة. وتلك نتيجة القيادة الممتازة والعمل الدؤوب للسفير ريتشارد هولبروك، الذي قام مؤخرا بزيارة رفيعة المستوى إلى أفريقيا لإجراء مشاورات مع بعض قادتنا الموجودين هنا اليوم. لقد بدأ السفير هولبروك حوارا مع الأفريقيين، ونحن نرحب بذلك، واستهل مبادرات جديرة بالثناء. وما زال المجال متسعا لاتخاذ المزيد من المبادرات، ونحن على استعداد للتعاون مع رئاسة الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى نتيجة يستفيد منها الجميع.

ولقد تناول مجلس الأمن حتى الآن وباء متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز المدمر في أفريقيا، من جميع جوانبه ابتداء من الفيروس ثم المرض فالعلاج والتكلفة. وعقب ذلك عقد المجلس جلسات عن حالات الصراع وعن الاحتياجات الإنسانية وأزمات اللاجئين في أنغولا وبوروندي فضلا عن آثار تداعيات تلك المآسي في البلدان المجاورة. واليوم، نناقش الحالة المؤسفة التي فُرضت على جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلقد عالج القادة هذه المشكلة باستفاضة.

وقدم لنا الأمين العام في تقريره الأخير البنّاء عن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/30) تحليلا للحالة وطرح على المجلس توصيات محددة لكي ينظر فيها. وفضلا عن ذلك، قدم الأمين العام في بيانه الاستهلالي هذا الصباح استكمالا لتقريره مصحوبا بأفكار إضافية. ونحن نشكره على ذلك، ونحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات بشأن تلك التوصيات.

وثمة جانب يثير قلقنا العميق للغاية يتمثل فيما سيحدث بعد ذلك، بعد انقضاء "شهر أفريقيا"، وفيما سيدرج في جدول أعمال المجلس في بقية هذه السنة، وفي السنة التالية وما بعدها، لكي نحافظ على التركيز بصورة ثابتة على أفريقيا. نحن نعلم أن التناوب في رئاسة المجلس لا يلغي التزاماته السابقة. وسوف تضطلع ناميبيا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، على وجه التأكيد بدورها لضمان أن يظل التركيز الحيوي مستمرا طالما بقيتا في المجلس.

وتضمنت هذه المناقشة الإعراب عن آراء واهتمامات هامة بشأن كافة جوانب هذا الموضوع، بداية من خلفية بشعة والجمود الحالي إلى طريقة المضي قُدما لتحقيق السلام، وانسحاب القوات غير المدعوة وإعادة الحياة إلى طبيعتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد أن نبقي هذه الأفكار في الحسبان بصدد سعينا للتوصل إلى حلول عملية ودائمة، دون التضحية بالصراحة أو الأمانة.

ولن تعود زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالخير على أفريقيا، بل أنها سوف تلحق الأضرار بها، ولا سيما بالبلدان المجاورة مباشرة لذلك البلد. ومن جهة أخرى، فإن تحقيق السلام الشامل والاستقرار والتعاون سيعود بالنفع على الجميع وسيعيد إلى أفريقيا كرامتها. فالحل السياسي هو كل ما يعنيه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار - بغض النظر عن حالات التأخير المُحبطة وغير الضرورية. والمسألة تكمن في تنفيذه.

وقد قيل منذ وقت طويل إن لكل شيء الوقت المناسب له: فهناك وقت للحرب ووقت للسلم، ووقت للقتل، ووقت لتضميد الجراح. والوقت الآن وقت سلم ووقت بداية جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأتي هذا الكلام من عضو من جيل الناميبيين المقاتلين من أجل الحرية.

في تموز/يوليه الماضي، عقد القادة الأفريقيون في الجزائر آخر مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في

الألفية وفي القرن العشرين اللذين انقضيا الآن. إن إعلان الجزائر أكد، نصا وروحا، ببلاغة وقوة، قدسية الحياة في أفريقيا ودعا إلى وضع حد لعمليات الاجتياح العسكرية لمصلحة الانتخابات الديمقراطية. علاوة على ذلك، عقد القادة الأفريقيون العزم على جعل سنة ٢٠٠٠ سنة السلام والأمن والتسامح في أفريقيا. ولهذه الغاية، أعلنوا جماعيا وفرديا التزامهم بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي واحترامهم لهما في صون السلم والأمن الدوليين، وأطلقوا نداء من أجل استمرار الشراكة والتعاون.

وأود أن أضيف، بالمناسبة، أن القادة الأفريقيين أعربوا أيضا عن إدانتهم لاستخدام القوة من طرف واحد في الشؤون الدولية خارج الولاية التي يوكلها مجلس الأمن الدولي على النحو الواجب. وقد شددوا على أن استخدام القوة هذا سيفتح الباب أمام ممارسات ضارة بالسلم والأمن في العالم. وهذا هو رأي ناميبيا أيضا.

وهو أيضا، باختصار، إسهام ناميبيا في هذه المناقشة. لقد قاومنا الرغبة في تناول جميع المسائل الملتهبة وإعلان الأسباب التي دعت إلى وجود ناميبيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على دعوة صريحة من الحكومة الشرعية للرئيس لوران كابيلا واستجابة لطلب من دولة تجمعنا بها زمالة عضوية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد امتنعنا عن ذلك لأن موقف ناميبيا معروف جيدا.

ولكني أود، قبل أن أختتم بياني، أن أشدد بإيجاز على النقاط الهامة الأربع التالية.

أولا، تكرر ناميبيا بوضوح الإعراب عن التزامها الثابت باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ما عدا ما يتعلق بالضرورة الواضحة لاستيفاء الجدول الزمني والطرائق التقنية ذات الصلة. والمشكلة ليست في نص وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض بشأنه والتوقيع عليه بالفعل. كلا. المشكلة الحقيقية هي الافتقار الواضح إلى الإرادة السياسية والقدرة على تصور المستقبل لدى بعض الأطراف.

وهناك أيضا مشكلة تدخل بعض المحاورين الآخرين الذين لا يقدمون مساعدة كبيرة لأن لهم فيما يبدو جداول أعمالهم الخفية الخاصة ولأنهم يسعون وراء تحقيق نتيجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مختلفة عن تلك التي تريدها غالبية أفريقيا وبقية المجتمع الدولي. ومن الواضح أن هذه الأعمال تمثل انتهاكا صريحا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، ووحدتها. وأود أن أكرر القول إنه لا بد من احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، بالنسبة لناميبيا، من البديهي حقا أنه ينبغي للجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيام في كل الأوقات بالتشاور والتنسيق والعمل معا إلى النهاية وبما يرضي جميع الأطراف المعنية، وفوق كل شيء بما يرضي حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن من الجدير بالذكر أن اللجنة العسكرية المشتركة تواجه افتقارا حادا إلى الموارد. وقد ذكر ذلك مرارا، وتشارك ناميبيا في استرعاء الانتباه إلى هذا الأمر. وتسهم ناميبيا في تمويل اللجنة العسكرية المشتركة، ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد.

ونرحب بوجود أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية في هذه الجلسة. ونحن سعداء لرؤية التعاون المتنامي بين أمين عام الأمم المتحدة وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، ونحثهما على مواصلة ذلك التعاون.

ثالثا، لا بد لأي إعلان أو أية مذكرة توضيحية تصدر عن نيويورك أن تكون واضحة ومفيدة لعملية السلام وألا تترك مجالا لحدوث حالات سوء فهم جديدة أو عبث بالنص المضموني لاتفاق لوساكا. ويجب أن يكون بوسعنا النظر إلى المستقبل والمضي قدما بثقة حينما نغادر نيويورك. وبالتالي، فإن قيامنا جميعا بالتأكيد الصريح مجددا للإرادة السياسية بالمضي بعملية السلام قدما هو أكثر ما تمس إليه الحاجة في هذا الوقت.

رابعا وأخيرا، نرحب بحرارة بتعيين السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، بوصفه ميسِّرا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنقدم لجارنا العزيز كل ما في وسعنا حتى تكلل مهمته الشاقة بالنجاح. وحتى ينجح السير كيتوميلي ماسيري في مهمته، فإنه سيحتاج إلى موارد كافية ومكتملة فضلا عن دعم سياسي وتقني قوي من الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي. ومن نافلة القول إن أفريقيا، وفي هذه الحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحتاج إلى نفس الاعتبارات السياسية وإلى قدر مماثل في الحجم من تعبئة الموارد مثلما توافر لكوسوفو وتيمور الشرقية. وفي هذا الصدد،

ندعو إلى النشر السريع لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوفير المراقبين العسكريين وحفظة السلم على حد سواء، بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل مشكلة فريدة من نوعها ويجب أن تعامل على هذا النحو. والقرار الذي نتوقع من المجلس اتخاذه ينبغي أن يكون متسقا مع هذا المتطلب وأن يراعي أيضا القرارات الأخيرى التي اتخذها القادة الأفريقيون من المنطقة في مابوتو.

إن أي صراع و/أو آثاره تترتب عنهما عواقب إنسانية على الشعب المعني. وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس بمستثنى من ذلك. وتدعو ناميبيا المجتمع الدولي إلى مواصلة توفير مساعدة سخية في إطار مناشدة الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٠.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن إشادة مستحقة تماما بممثل المملكة المتحدة الدائم، السير جيريمي غرينستوك، والتقدم إليه بالتهنئة، على عمله الممتاز بصفته رئيسا للمجلس في نهاية الألفية والقرن الماضيين وخاصة على الجلسة التفاعلية والتي لم يسبق لها مثيل التي عقدها عن أفريقيا. ولقد اختتم فترة رئاسته بحفل استقبال تاريخي في قاعة الوفود في يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وفي تلك المناسبة، دعاني إلى أن أشاركه والأمين العام في شرب نخب القديم والجديد معا. وهذا جزء من رؤية أعربت عنها في تلك المناسبة، وقد قلت:

"فلنرحب بالألفية الجديدة (وبالبداية الجديدة) بروح إخاء عالمي وبمزيد من التعاطف إزاء بعضنا بعضا".

وقلت أيضا

"وإذا فعلنا ذلك، ولا بد أن نفعله، فسنتمكن من تهيئة ظروف أكثر مواءمة لإحلال سلام دائم... وأمن إنساني، وازدهار يمكننا جميعا أن نتشاطره". (المرجع السابق)

وهذا حلمي لصالح أطفال العالم. وأفريقيا، أفريقيا، أفريقيا ستنهض مرة أخرى، وسيحل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك، بمساعدة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأصدقاء أفريقيا في مختلف أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية ناميبيا على بيانه البليغ والطيب، وعلى الكلمات الرقيقة جدا التي وجهها إلى الرئاسة الأمريكية، والسفير هولبروك، ونائب الرئيس غور.

ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

— — — — —